# إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر غير المالية بهدف تعظيم جودة ومنفعة التقارير المالية فى إتخاذ القرارات الإستثمارية مع دراسة تطبيقية

د/ رحاب كمال محمود محمد الزكى
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة قناة السويس

# إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر غير المالية بهدف تعظيم جودة ومنفعة التقارير المالية فى إتخاذ القرارات الإستثمارية-مع دراسة تطبيقية

د. رحاب كمال محمود محمد الزكى

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة قناة السويس

**الملخص:** يهدف هذا البحث الى تطوير الإفصاح عن المخاطر غير المالية بما يمكن من تقليل الغموض وتعظيم الموضوعية، وذلك من خلال وضع إطار مقترح، تضمن الإطار المقترح ثلاث محاور، تضمن المحور الأول الطرق الممكنة لتحقيق جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية ، وتضمن المحور الثانى معايير لتقييم جودة الإفصاح، كما تضمن المحور الثالث مؤشرمقترح لقياس درجة الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية بالتقارير السنوية للشركات . **وقامت الباحثة** بإجراء دراسة تطبيقية ، تضمنت هذه الدراسة **أولا**:إعداد قائمة إستقصاء،**ثانيا**:تطبيق المؤشر المقترح على الشركات الصناعية المدرجة فى سوق الأوراق المالية المصرية، وذلك لإختبار مدى صحة فروض الدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة التطبيقية **أولا**:من خلال قائمة الإستقصاء تبين إتفاق أراء العينة حول أهمية الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى تعظيم جودة ومنفعة التقارير المالية، وكذلك تعدد مشكلات الإفصاح عن المخاطر غير المالية، بالإضافة الى إتفاق أراء العينة حول الطرق والمعايير التى تضمنها الإطار المقترح لتعظيم جودة ومنفعة التقارير المالية،**ثانياً**:من خلال تطبيق المؤشر المقترح تبين ملاءمة إستخدام المؤشر المقترح لقياس درجة الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية بالتقارير السنوية للشركات الصناعية، **لذلك توصى الباحثة** بعدة توصيات أهمها:ضرورة التركيز على تطوير طبيعة ونطاق الإفصاح عن المخاطر غير المالية بالتقارير السنوية،توحيد التقارير السنوية،وتكييف المعايير والمبادئ التوجيهيه المتعلقة بالإفصاح غير المالى.

**الكلمات المفتاحية**:المخاطر غير المالية ، جودة ومنفعة التقارير المالية ، القرارات الإستثمارية.

## A Proposed Framework for Disclosure of Non-Financial Risks to Maximize the Quality and Usefulness of Financial Reporting in Making Investment Decisions with an Applied Study.

**Abstract:**

**This research aims to** develop the disclosure of non-financial risks to minimize ambiguity and maximize objectivity by developing a proposed framework. Such proposed framework includes three key aspects. This first aspect includes the possible methods to achieve the quality of disclosure of non-financial risks, the second aspect includes standards for evaluating disclosure quality, and the third aspect includes a proposed indicator for measuring the degree of disclosure of non-financial risk information in corporate annual reporting. **The researcher** carried out an applied study which included: firstly, preparing questionnaires; secondly, applying the proposed indicator to the industrial companies listed in the Egyptian stock market to test the validity of study hypotheses. The **results of applied study showed** that: firstly, through questionnaires, it is evident that there is an agreement among sample views on the importance of disclosing non-financial risks. In addition, there is an agreement among sample views on the methods and standards included in the proposed framework to maximize the usefulness of financial reporting. Secondly, by applying the proposed indicator, it is evident that it is suitable to use the proposed indicator to measure the degree of disclosure of non-financial risk information in the annual financial reporting of industrial companies.Therefore,**the researcher presents several recommendations** and the most important of which are as follows: it is important to focus on developing the nature and scope of disclosure of non-financial risks in the annual reporting. In addition, it is necessary to consolidate the annual reporting and to align the standards and guidelines related to non-financial disclosure.

**Keywords**: Non-financial risks – quality and usefulness of financial reporting – investment decisions.

## القسم الأول

## الإطار العام للبحث

**أولاً : طبيعة المشكلة**

تواجه مهنة المحاسبة فى تطبيقها لوظيفة الإفصاح تحديات كبيرة عند إختيار الأساس المناسب للإفصاح المحاسبى، وتحديد طريقة الإفصاح الأكثر ملاءمة لتوفير المصداقية للمعلومات المحاسبية، وتلبية حاجات مستخدمى المعلومات لتساعدهم على إتخاذ القرار السليم. ومع تزايد النمو الإقتصادى فى السوق العالمى بشكل كبير والتقدم التكنولوجى، وإنتشار الشركات متعددة الجنسيات، وعولمة أسواق راس المال، وإزالة القيود والحواجز على إنتقال رؤوس الأموال بين الدول، وظهور تقنيات جديدة فى تداول الأوارق المالية فى أسواق المال العالمية، لم يعد الإفصاح عن المعلومات المالية التقليدية كافياً لعمليات إتخاذ القرار، مما جعل هنالك حاجة ملحة لمعلومات إضافية غير مالية، حيث أكدت بعض الدراسات أن التقارير المالية التقليدية لا تعطى صورة كاملة عن وضع الشركة وخاصة على المدى الطويل، مما يفرض على الشركة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية كوسيلة لتلبية إحتياجات مستخدمى المعلومات.(الشعارواخرون،٢٠١٥)،( الشنطاوى،٢٠١٨) .

هذا وقد تأثرت ثقة أصحاب المصلحة بشكل كبير بالأزمة المالية الحديثة والإنهيارات المفاجئة للشركات الكبيرة ، وقد كان هذا من الأسباب التى أدت إلى تأكيد واضعى المعايير والأوساط الأكاديميه وحمله الأسهم والهيئات المهنية وأصحاب المصلحة الآخرين على ضرورة أن تقرر الشركات عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر فى محتوى تقاريرها السنوية ، وفى هذا الصدد أشارت بعض الدراسات المحاسبية مثل دراسة (Mokhtar and Mellett , 2013) ، ودراسة (ابراهيم، ٢٠١٤) إلى أن التقارير المالية تفتقر إلى الإفصاح الكافى فيما يتعلق بالمخاطر وعدم التأكد ، كما أن حدوث الأزمات المالية وإنهيار بعض الشركات العالمية يرجع الى عدم كفاية ممارسات الإفصاح عن المخاطر بصفة عامة بالتقارير المالية المنشورة للشركات .

وعند الإفصاح عن المخاطر فإن الحدود الالزامية والطوعية غير واضحة تماماً، ويوصى واضعى المعايير الدولية والوطنية بالإفصاح عن أى معلومات ذات صلة بالمخاطر وأوجة عدم التأكد فى المستقبل فى التقرير السنوى ، وبالرغم من ذلك لم يتم إعطاء مبادئ توجيهية محددة حول شكل أو محتوى الإفصاح ، وبهذا فانه لم يتم حتى الان تنظيم الإفصاح عن المخاطر غير المالية بشكل كاف على الساحة الدولية . ومن ثم فإن التقارير المنشورة مازالت تخلو من إطار متكامل للإفصاح عن مخاطر الشركات، مما ترتب عليه تمتع الإدارة العليا للشركات بالمرونة لتحديد نوعية وكمية المعلومات المفصح عنها تجاه المخاطر المحيطة بها. كما أن الممارسة الحالية لتقرير الشركات تدل على وجود فجوة فى التقرير ولاسيما بالطريقة التى تنقل بها الشركات المعلومات للمستثمرين وأصحاب المصلحة الاخرين، والمعلومات غير الكافية للمستثمرين والتى يمكن أن تسبب مشكلة عدم تماثل المعلومات ، ومن ثم توجد حاجة لإطار للإفصاح المحاسبى عن المخاطرغير المالية يحقق المساعدة على تحسين جودة الإفصاح عن هذه المخاطر.

وفى ضوء ماسبق تتركز المشكلة البحثية فى الإجابة على التساؤلات الاتية:

١- هل يؤدى الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية الى تعظيم جودة ومنفعة التقارير المالية ؟

٢- ماهى مشاكل الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية بالتقارير السنوية للشركات؟

٣-كيف يمكن توفير إطار مقترح للإفصاح المحاسبى عن معلومات المخاطر غير المالية بشكل يساهم فى تعظيم جودة ومنفعة التقارير المالية ؟

**ثانياً: هدف البحث**

يهدف هذا البحث الى:

١- توضيح أهم الأسباب التى تجعل المعلومات عن المخاطر غيرالمالية تهم المستثمرين.

٢- بيان كيف أن الإفصاح الحالى عن المخاطر غير المالية غير فعال وغير كفء لتحليل الإستثمار، ويثير هذا أوجة قصور تتعلق بمشكلات القابلية للمقارنة والجودة والتى تعيق المستثمرين إستخدام معلومات المخاطر غير المالية فى الوقت الحاضر.

٣- إستكشاف مدى ومضمون الإفصاح الطوعى عن المخاطر غير المالية فى التقارير المالية للشركات، فى ضوء الدراسات السابقة.

٤- وضع إطار مقترح لإنتاج إفصاح أفضل يحقق تعظيم جودة ومنفعة التقارير المالية فى إتخاذ القرارات الإستثمارية.

**ثالثاً: أهمية البحث**

يكتسب البحث أهميتة العلمية والعملية من خلال:

١- بالرغم من تزايد الدراسات المحاسبية العربية والأجنبية التى تناولت الموضوعات المرتبطة بتحسين جودة الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية المنشورة للشركات بعد إنهيار الشركات والأزمة العالمية ٢٠٠٨ -٢٠٠٩، الا أن معظم هذه الدراسات ركزت على دراسة طبيعة ونوعية ومدى منفعة الإفصاح عن المخاطر المالية فقط ولم تهتم هذه الدراسات بتحسين جودة الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية.

٢- عدم وجود قواعد الزامية تُلزم الشركات بالإفصاح عن هذه المخاطر تحقق الإتساق والقابلية للمقارنة بين معلومات الإفصاح المختلفة ، لذا فان هذه الدراسة تعد محاولة لتطوير التقارير المالية ورفع كفاءتها فى إشباع حاجة المستخدمين الى معلومات عن المخاطر غير المالية وذلك بمعالجة أحد جوانب القصور الهامة فى مجال الإفصاح المحاسبى ومن ثم تطوير الإفصاح فى تلك التقارير عن المخاطر غير المالية.

٣- نتيجة وجود تباين ملحوظ فى ممارسات الإفصاح عن المخاطر غير المالية بسبب عدم وجود التزام واضح بالإفصاح عن هذه المخاطر، تحاول الدراسة الحالية توفير إطار للإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية من خلال التقارير المالية بشكل يساهم فى الحد من الإختلافات فى محتوى الإفصاح عن المخاطر غير المالية وتحقيق جودة الإفصاح عن المعلومات غير المالية ومن ثم زيادة ثقة المستثمرين فى الإعتماد على هذه المعلومات فى إتخاذ القرارات الإستثمارية.

**رابعاً: حدود البحث**

بتطبيق المؤشر المقترح لقياس درجة الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية بالتقارير السنوية يمكن توضيح مايلى :

١- إقتصرمجتمع الدراسة على الشركات غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، نظرا للخصائص المختلفة للشركات المالية والشركات غير المالية ، ومن ثم لا يمكن تعميم النتائج على الشركات المالية .

٢- مثل دراسات الإفصاح الأخرى، تعد هذه الدراسة بحثاً محدداً زمنياً لعدد قطاعات ، وتدرس ممارسات الإفصاح عن المخاطر غير المالية فى التقارير السنوية فى فترة محددة هى ٢٠١٧.

٣- إقتصرت الدراسة فى بناء المؤشر المقترح لقياس درجة الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية على قائمة تضمنت المخاطر غير المالية المحددة فى تصنيفات "المخاطر العشرة الأعلى" وفقاً لتصنيف AON، والمخاطر غير المالية من واقع دراسة التقارير السنوية الخاصة بالقطاعات الصناعية ولم تتطرق الدراسة الى المخاطر غير المالية للقطاعات الاخرى.

**خامساً: فروض البحث**

١- لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول أهمية الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية .

٢- لاتوجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول تعدد مشكلات الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية .

٣- لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول الطرق التى يمكن من خلالها تحقيق جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية.

٤- لاتوجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول إستخدام بعض المعايير لتقييم جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية.

٥- لا يناسب إستخدام المؤشرالمقترح قياس درجة الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية بالتقارير السنوية للشركات الصناعية.

**سادساً: منهج البحث**

إعتمدت الباحثة على المنهج الإستقرائى والمنهج الإستنباطى وذلك كما يلى:

المنهج الإستقرائى : الذى يبدأ من الخاص الى العام وذلك من خلال:

- ملاحظة الظاهرة موضوع الدراسة والتى تتمثل فى عدم وجود إطار مقبول للإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية وبالتالى فقد تفصح بعض الشركات طوعاً عن هذه المخاطر ومن ثم تأتى إفصاحات المخاطر غير المالية متباينة مما أدى الى وجود العديد من المشكلات.
- تكوين الإطار النظرى ووضع الفروض.
- تحديد المنهجية الملائمة للقيام بالدراسة التطبيقية الملائمة.
- إختبار الفروض للوصول الى حقائق علمية.

المنهج الإستنباطى : الذى يبدأ من العام الى الخاص وذلك حتى يتسنى وضع إطار خاص يمكن من خلاله تحقيق جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية وذلك من خلال الإستنباط المنطقى فى ضوء الحاجة الى تخفيض درجة التباين فى الممارسة العملية للإفصاح عن

المخاطر غير المالية بحيث تكون المحصلة النهائية تعظيم جودة ومنفعة التقارير المالية فى إتخاذ القرارات الإستثمارية.

**سابعاً : تنظيم البحث**

تحقيقاً لأهداف البحث سوف يتم تنظيم البحث على النحو التالى :

**القسم الأول:** الإطار العام للبحث.

**القسم الثانى:** أهمية ومشكلات الإفصاح المحاسبى عن المخاطر غير المالية فى التقارير المالية.

**القسم الثالث:** الدراسات السابقة وجهود الهيئات التنظيمية لدعم الإفصاح الخارجى عن المخاطر غير المالية.

**القسم الرابع:** إطار مقترح لتحقيق جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية بالنسبة لقرارات الإستثمار.

**القسم الخامس:** الدراسة التطبيقية.

**القسم السادس:** النتائج والتوصيات والدراسات البحثية المستقبلية.

## القسم الثانى

## أهمية ومشكلات الإفصاح المحاسبى عن المخاطر غير المالية فى التقارير المالية

يهدف هذا القسم الى التعرف على أهمية ومشكلات الإفصاح المحاسبى عن المخاطر غير المالية فى التقارير المالية وذلك من خلال :

### أولاً: مفهوم المخاطر غير المالية

عرفت المخاطر بأنها "حالة عدم التأكد المرتبطة إما بمكاسب أو خسارة محتملة". ( Macchioni,et.al,2014 )

كما عرفت لجنة Committee of Sponsoring Organizations (COSO),2018 المخاطر بأنها " إمكانيه حدوث الأحداث التى تؤثر على تحقيق الأهداف الإستراتيجية " ، ويشمل ذلك كلا من الآثار السلبية (مثل إنخفاض الإيرادات المستهدفة أو الاضرار التى تلحق بالسمعة) وكذلك التأثيرات الإيجابيه (اى الفرص– مثل السوق الناشئة لمنتجات جديده أو مبادرات توفير التكاليف) .

وفى تعريف للمخاطر غير المالية أن "المخاطر غير المالية هى مخاطر لا تتصل مباشره بالأصول والخصوم النقدية، ولكنها سيكون لها بعض التأثير على التدفقات النقدية فى المستقبل". (Meijer,2011)

فى ضوء التعريفات السابقة ترى الباحثة أنه يمكن تعريف المخاطر غير المالية بأنها "أى حدث هام يمكن أن يؤثر على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة ، تتعرض إليه الشركة من خلال طبيعة عدم التأكد المحيطة بأنشطتها التجارية، ينطوى هذا الحدث عادة على اثار مالية وتختلف الأحداث التى تنشأ عنها المخاطر غير المالية، وبالتالى تتعدد أنواع المخاطر غير المالية التى تنشأ عن هذه الأحداث".

### ثانياً : أنواع المخاطر غير المالية

يؤدى تقييم التعرض للمخاطر دور رئيسى فى قرارات تخصيص راس المال حيث يخصص المستثمر رأس المال لفرص الإستثمار التى توفر أعلى عائد متوقع لمستوى معين من المخاطر، وبالتالى فان الحصول على المعلومات امر هام بالنسبة للمستثمرين لتقييم المخاطر المتوقعة وتوجية فرص الإستثمار وإتخاذ قرارات الإستثمار، وفى أسواق راس المال الكفء تستخدم الأسعار كمؤشرات موثوق بها لتخصيص الموارد الإقتصادية، وتؤدى المعلومات الأفضل الى إنخفاض مستويات عدم التأكد وزيادة كفاءة تخصيص راس المال لتشجيع النمو الإقتصادى . وقد تتعرض الشركات لمخاطر محددة من خلال طبيعة عدم التأكد المحيطة بأنشطتها التجارية، وعلى الرغم من انها مخاطر غير مالية الا انها تنطوى عادة على اثار مالية من حيث انها تقيد وتحد وتعطل عمليات الشركة، وتنشأ المخاطر غير المالية من عوامل أو مصادر داخلية وخارجيه مختلفة. وتواجه الأعمال التجارية فى مختلف الصناعات مخاطر مختلفة ، ولذلك ، من الصعب إنشاء مجموعه من أنواع المخاطر التى تواجهها الشركات عاده ، وبالتالى توجد تصورات مختلفه لنطاق مفهوم الخطر، وتصنيفات الإفصاح عن المخاطر غير المالية ليست موحده، ويمكن توضيح الأنواع المختلفه للمخاطر غير المالية فى ضوء الدراسات السابقة مثل دراسة ( Ali and Taylor, 2014 )، دراسة (Trade and Development Board, 2017 ) ، ودراسة (Integrated Reporting committee of South Africa (IRCSA) 2015 ) ، على النحو التالى:

١- المخاطر التشغيلية: تتعلق المخاطر التشغيلية بالخسائر المحتملة بسبب عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والعاملين والأنظمة أو الناجمة عن أحداث خارجيه، وتتواجد هذه المخاطر فى الشركات الصناعية بشكل كبير حيث طرق الإنتاج والتشغيل تكتنفها الكثير من المخاطر على الموظفين أو الممتلكات ، وتنشأ بسبب عدم كفاية الإجراءات والسياسات مثل إنخفاض القدرة التشغيلية ، تعطل العمليات أو المعدات، زيادة فى تكاليف التشغيل ، الخطأ البشرى ، مشكله الصحة والسلامة ، المشاكل المتعلقة باللوجستيات والمشتريات، مخاطر أمن المعلومات، ومخاطر حماية أصول الشركة.

٢- المخاطر السياسية: تنشأ عن التغيرات فى السياسات واللوائح الحكومية أو الجزاءات والاضطربات والنزاعات ، والتى من الممكن أن تؤثر على الوضع المالى للأفراد والمؤسسات الإقتصادية.

٣- المخاطر البيئية: تعد المخاطر البيئية مصادر خطر طبيعية، وهى الظواهر الطبيعية التى تخلق مخاطر قد تؤدى إلى خسائر فى صحة الإنسان أو ممتلكاته، وتنجم عن الأحداث المتصلة بتغير المناخ أو الاحوال الجوية القاسية والكوارث الطبيعية مثل الزلازل والجفاف والفياضانات والعواصف المفاجئة.

٤- المخاطر الإجتماعية: هى حالات التغير فى القيم والسلوكيات التى تحكم مجتمع معين والتى من الممكن أن تختلف من مكان إلى آخر وتتغير من وقت إلى آخر، وتنتج عن الاضطربات فى الايدى العاملة مثل الامور المتعلقة بصحة العاملين ورفاههم، ومقاطعة المستهلكين، والإضطربات أو مخاطر السمعة الناجمة عن الممارسات غير مقبولة إجتماعياً.

٥- مخاطر قانونية: تلك الناشئة عن مخالفات تشريعيه أو التى أدخلتها قوانين أو لوائح جديده. وتشمل الأمثله على ذلك التعدى على الأنظمه المدنية أو الجنائية أو التغييرات الناجمة عن متطلبات أكثر صرامة للإنبعاثات.

٦- مخاطر إقتصادية: لابد من الإهتمام بالبيئة الإقتصادية كونها تخلق مخاطر رئيسية وهامة مثل الإنكماش الإقتصادى والتضخم الإقتصادى والتى ستؤثر بشكل كبير على الوضع الإقتصادى للأفراد والشركات.

٧- المخاطر المرتبطة بالحوكمة: تنجم عن إخفاقات القيادة ، والرقابة أو انشطة الموظفين التى لاتخدم مصالح مقدمى راس المال على أفضل وجة مثل الانشطة الإحتيالية والمخالفات.

٨- مخاطر إدارية: وهى تلك المخاطر التى تتعلق بإتخاذ القرارات الإدارية، والتى ترتبط بمدى كفاءة إدارة المنشأة فى إتخاذ القرارات غير المالية والتى قد تؤثر إيجابياً أو سلبياً على القرارات المالية للمنشأة بشكل غير مباشر.

وترى الباحثة أن المخاطر غير المالية متعددة وتختلف أنواعها وقد يكون بعضها مترابط ولكن ليس كل هذه المخاطر تؤثر على جميع الشركات على قدم المساواة، فقد يكون بعض هذه المخاطر خاصة بقطاع معين أو خاصة بالشركة، وقد يكون للمدى الزمنى تأثير فيما إذا كانت المخاطر جوهرية لشركة معينة، فبعض المخاطر غير المالية مثل تلك الناجمة عن التغيرات البيئية قد لاتصبح جوهرية الا فى المدى الطويل، بالإضافة الى ذلك يختلف مستخدمى القوائم المالية فى إهتمامهم بأنواع مختلفة من هذه المخاطر، وبالتالى توجد حاجة الى أنواع مختلفة من المعلومات، ومن المهم تحديد فئات المخاطر غير المالية المختلفة لفهم المخاطر وتحديدها ورصدها والتحكم فيها، وذلك حيث تساعد المعلومات المتعلقة بفئات المخاطر غير المالية المختلفة على تحسين معرفه المستثمرين بالوضع المالى للشركة ومخاطرها.

**ثالثاً: أهمية الإفصاح المحاسبى عن المخاطر غير المالية**

يعرف الإفصاح عن المخاطر بأنة "جميع المعلومات التى تقدمها الشركة فى التقرير السنوى وتصف المخاطر الرئيسية التى تتعرض لها وطرق إدارتها وأثارها الإقتصادية المتوقعة على أدائها الحالى والمستقبلى وهو مايساهم فى تقليل درجة عدم التأكد فى أنشطة الشركة" .( مليجى، ٢٠١٧ )

وأشارت بعض الدراسات فى تعريفها للإفصاح عن المخاطر الى تعريف Beretta and Bozzolan, 2004 للإفصاح عن المخاطر على أنه "توصيل المعلومات المتعلقة بإستراتيجيات الشركة وخصائصها وعملياتها والعوامل الخارجية الأخرى التى يمكن أن تؤثر على النتائج المتوقعة. كما أشارت أيضا الى تعريف Linsley and Shrives,2006 للإفصاح عن المخاطر على أنه "الإفصاح الذى يهدف الى إعلام القارئ بأى فرصه أو إحتمال أو اى خطر أو ضرر أو تهديد أو تعرض، والتى أثرت بالفعل على الشركة أو قد تؤثر على الشركة فى المستقبل أو على إدارة أى فرصه أو إحتمال أو خطر أو ضرر أو تهديد أو التعرض".( Habtoor, et.al , 2018)،(Anthony and Godwin,2015)

وتظهر أهمية الإفصاح عن المخاطر من دورة فى تعزيز كفاءة سوق المال فهو يساعد المستثمرين من ناحية على تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، ومدى إستدامة عملياتها، والتنبؤ بعوائد الاسهم مما ينعكس على كفاءة القرارات الإستثمارية، ومن ناحية اخرى فهو يساعد الشركات على تحسين المرونة المالية حيث يقلل من طلب المستثمرين لمعلومات إضافية من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات وتخفض تكاليف الوكالة، كما يساعد على تحسين ممارسات إستراتيجيات إدارة المخاطر، فضلا عن تحسين المساءلة والإشراف وحماية المستثمرين وجودة التقارير المالية وتحقيق الإستقرار الإقتصادى. ( مليجى، ٢٠١٧ )

هذا وقد أوضحت دراسة (Kosmala, et.al , 2015) أن الاثار الإيجابيه من الإفصاح عن المخاطر تتمثل فى تخفيض تكلفه التمويل حيث يقل الإفصاح عن المخاطر من عدم تماثل المعلومات بين الشركة والأطراف المهتمة بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة. كما يقل قلقهم حول المخاطر التى تتعرض لها الشركة. فمن وجهه نظر الشركة ، فإن الإفصاح عن المخاطر يسمح بالتعرف بشكل أفضل على أفضل إتجاه لمستقبل الشركة ونموها، ومن وجهه نظر المستثمرين، يتيح الإفصاح عن المخاطر وصفاً أفضل لتقييم المخاطر المحيطة بالشركة . كما أن الإفصاح عن المخاطر على نطاق أوسع يتيح تحليلاً أفضل للإيرادات المستقبلية للشركة . ويتيح الإفصاح عن المخاطر على نطاق أوسع للشركات تجنب اثر التقليل من المخاطر والمبالغة فى تقدير قيمه الشركة، مما يساعدها على الحفاظ على الإستقرار المالى والسمعة المالية على المدى الطويل.

وأشارت دراسة (على،٢٠١٧) الى إهتمام المقرضون كأحد أصحاب المصالح بالمعلومات غير المالية التى تقدمها الشركة عن إدارة الخطر البينى المرتبط بعمليات الإقتراض، حيث أن البنوك تحتاج الى معلومات تختص بالمخاطر المباشرة التى قد تتعرض لها الشركات وبالتالى عدم قدرة المقترض على السداد .

كما أشارت دراسة (Adamu,2013 ) الى أن الإفصاح عن المخاطر المؤسسية مهم جداً لأنه يمكن أن يحسن شفافية الشركات. وبالتالى يمكن تعزيز أنشطه سوق راس المال وزيادة قيمه المساهمين. بالإضافه إلى ما سبق، فإنه إذا تحققت الشفافية عن طريق نقل المعلومات الكافية إلى أصحاب المصلحة، ستعزز أهميه المعلومات المحاسبية وموثوقيتها فى الجزء المتعلق بقرار أصحاب المصلحة، وتزيد من ثقة المستثمرين فى الإعتماد عليها، وبالتالى يمكن تحقيق تقييم دقيق للأسهم . وأشارت الدراسة الى أن توفير الإفصاح الكافى

عن المخاطر المؤسسية سيمكن المستثمرين من إدراج هذه المخاطر فى سياق تقييم إستثماراتهم، وبالتالى تقليل الطلب الزائد الذى يمكن أن يجعل سعر الأسهم أعلى بشكل خطير. وأوضحت الدراسة أن الإفصاحات عاليه الجودة لمخاطر الشركات تساهم فى تحقيق الإستقرار المالى من خلال تزويد المستثمرين وأصحاب المصلحة الأخرين بفهم أفضل لتعرض الشركة للمخاطر وممارسات إدارة المخاطر، فالإفصاح الكافى عن مخاطر الشركات يمكن أن يعزز إستقرار الشركات. ويحقق للمحللين توقعات أكثر دقه للأرباح وتوقعات أكثر دقه للأسعار، وهذا يشير إلى انه إذا لم يتم الإفصاح عن اى معلومات إلى السوق، فان شكوك المستثمرين تزداد، وبالتالى تنخفض القيمة السوقية للشركات، وعلاوة على ذلك، فان الإفصاح الدقيق عن مخاطر الشركات وحالات عدم التأكد يمكن أن يحول دون إلحاق أضرار جسيمه بسمعة الشركة على المدى الطويل التى قد تنجم عن التقييم المبالغ فيه لأسهم الشركات .

وأوضحت دراسة (Anthony and Godwin, 2015 ) أن الإفصاح الطوعى عن المخاطر يمكن أن يكون مفيداً لعده أسباب فإلى جانب التخفيف من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين الخارجيين، يمكن أن يكون للإفصاح عن المخاطر اثار إيجابيه على الثقة التى يتمتع بها أصحاب المصلحة فى إدارة الشركة. وقد يقلل من المخاطر المتصورة للشركة، بالإضافة الى أنه من المفترض أن يؤدى إلى تقييم أفضل للأداء المستقبلى للشركة. وهذا بدوره يمكن أن يؤدى إلى إنخفاض تكلفه راس المال، والى إنخفاض إحتمال الفشل المالى .

هذا وتوصف المعلومات المتعلقة بالمخاطر بأنها أحد المكونات الفنية للتعليق الإدارى المفيد للمستثمرين فى إتخاذ القرارات. ومن ثم سيتمكن المستثمرون من تقييم مخاطر الشركة فى ظل وجود معلومات عاليه الجودة عن المخاطر ودمج هذه المعلومات فى صنع القرار. وتساعد المعلومات المتعلقة بالمخاطر المستثمرين على القيام بتقييم أدق ويمكن إستخدامها أيضا لقياس مسار العمل الذى تقوم به الإدارة للتعامل مع المخاطر والطوارئ التى تواجهها الشركة.وبهذا المعنى، يمكن أن تساعد المعلومات المتعلقة بالمخاطر فى خفض تكلفه راس المال والسماح للشركات بأن تصور أنها مدركه للمخاطر التى تواجهها وانها وضعت نظماً لإدارة هذه المخاطر.( Abid and Shaiq ,2015)

وترى الباحثة أن الإفصاح عن المخاطر غير المالية يعد عنصراً هاماً من عناصر الإفصاح غير المالى لأنه يحقق فوائد عديده للشركة، فالمعلومات المتعلقة بالمخاطر غير المالية هى نوع فريد ومهم من الإفصاح عن الشركات. فبجانب المعلومات المتعلقة بالفرص والاخبار الجيدة، يحتوى الإفصاح عن المخاطر غير المالية على معلومات سلبيه قد تؤثر على قيمه الشركة. ومن ثم فإن الإفصاح عن المعلومات غير المالية التى تنتمى إلى الجزء السردى من اى تقرير سنوى هى إضافه إلى المعلومات المالية والإفصاح عنها طوعاً يحقق مصالح أفضل لأصحاب المصلحة، ويُمكن الإفصاح عن المعلومات غير المالية ذات الصلة ضمان الإنصاف والشفافية والمساءلة والحفاظ على علاقة الشركة بأصحاب المصلحة. فالإفصاح عن المخاطر بصفة عامة بما تتضمنة من مخاطر مالية وغير مالية يحقق العديد من الفوائد فعلى مستوى الشركة يؤدى الإفصاح عن المخاطر الى، التخصيص الامثل لمواردها، خفض تكلفة التمويل، تخفيض التقلبات فى عوائد الاسهم، وعلى مستوى الأطراف المهتمة يساعد فى التعرف على طبيعة ونوعية ومدى المخاطر المحيطة بالشركة ومن ثم التخصيص الأمثل لإستثماراتهم، تحسين قدرتهم على تقدير أسعار أسهم الشركات وتقدير العوائد الإستثمارية، ويقلل تعرضهم لمخاطر المعلومات الناتج من عدم كفاية الإفصاح عن المخاطر.وبالرغم من ذلك فان القواعد الحالية للإفصاح عن المخاطر لا تنطبق الا على بعض المعلومات المتعلقة بالمخاطر ولا سيما المخاطر المالية، وبذلك فان

الشركات لا تفصح الا طواعية عن أنواع أخرى من المخاطر وهى المخاطر غير المالية مما يؤدى الى وجود مشكلات تتعلق بالإفصاح عن هذه المخاطر.

**رابعاً : مشكلات الإفصاح عن المخاطر غير المالية**

بقدر ما تكون المعلومات غير المالية جوهرية أو ضرورية لفهم دقيق لما تم الإفصاح عنه بالفعل، تُرك للشركات تحديد المخاطر التى يمكن الإفصاح عنها وفى أى شكل،ونظرا لان قواعد الإفصاح لاتعالج المخاطر غير المالية على وجة التحديد، ولان بعض مصدرى القواعد لا يعتقدون أن هذه المعلومات جوهرية للمستثمرين تحت أى ظرف من الظروف، فإن المستثمرين يعبرون بشكل متزايد عن عدم رضاهم عن محدودية المعلومات غير المالية التى تقدمها حالياً الشركات فى تقاريرها المالية.( Ho , 2018 )

وبهذا يمكن القول أن الإفصاح عن المخاطر فى التقارير السنوية للشركات غير كاف لتلبيه الإحتياجات المتزايدة للأطراف المعنية ، وفى هذا الصدد أوضحت دراسة ( Kosmala, et . al, 2015) أن زيادة الشفافية فى الشركة قد يؤدى إلى بعض العواقب السلبية. ويعتبر فقدان الميزة التنافسية وتكاليف إعداد تقارير المخاطر أكبر التهديدات للإفصاح عن المخاطر على نطاق أوسع . وكثيرا ما تولى مشكله "فجوه المعلومات المتعلقة بالمخاطر" اهتماماً كبيراً، والتى تشير إلى أن المعلومات حول المخاطر التى يتم الإفصاح عنها لأصحاب المصلحة فى الشركة غير كافيه، ونتيجة لذلك، فان أصحاب المصلحة يُقيمون بصوره خاطئه مخاطر الشركة. وترتبط مشكله " فجوه المعلومات المتعلقة بالمخاطر" بالمواقف الملحوظة لمجلس الإدارة بشان الإفصاح عن المخاطر. فغالباً ما تكون مجالس الإدارة عرضه للإفصاح عن المخاطر المرتبطة بنشاط الشركة فى الماضى (الموقف باثر رجعى) أو الإفصاح عن التعرض للمخاطر الحالية. ونادراً ماتفصح عن المخاطر التى قد تهدد نشاط الشركة فى المستقبل (الموقف المرتقب). وإذا أدرجت المعلومات المستقبلية فانها محدوده جداً وعامه، وغالباً ما تكون عديمه الفائدة لأغراض صنع القرار. هذا ولا يرغب مجلس الإدارة على وجه الخصوص فى تقديم المعلومات المتعلقة بالتعرض للمخاطر فى الشركة فى المستقبل إذا لم تتم إدارة هذا التعرض . وبالتالى فإن عدم رغبه مجلس الإدارة فى الإفصاح عن مخاطر الشركة فى المستقبل ضاره من وجهه نظر المستثمرين لأنها تؤثر على كفاءه قرارات الإستثمار. كما أشارت الدراسة الى تفضيل الشركات للإفصاح عن المخاطر نوعياً وليس كمياً. والمعلومات الكمية، إذا ما قدمت قليلة جدا. ومن المستحيل مقارنه مستويات المخاطر بين الشركات حيث أن نطاق ومستوى التفاصيل المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر يختلفان إختلافا كبيراً فى التقارير الطوعية عن المخاطر. وعاده ما تقدم هذه التقارير معلومات عامه ونادراً ما تشير إلى وجود صله بين التعرض للمخاطر وحاله الشركة المرتقبة، وهناك مشكله أخرى ناشئه عن حقيقة أن الإفصاح عن المخاطر فى التقارير السنوية يستخدم مفردات مختلفه لوصف المخاطر. وتتضمن التقارير فئات مختلفه من المخاطر، مما يثير بعض الصعوبات فى الدراسات المقارنة.

وأشارت دراسة (Trade and Development Board ,2017) الى أن معدى ومستخدمى تقارير الشركات يواجهون بعض الصعوبات فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر على النحو التالى:

- إختلاف الإفصاحات والمتطلبات من حيث الكمية، الجودة، الموقع، وقد تكون المتطلبات غامضة.
- إدارج الإفصاح بلغة عامة مما يجعلها غير مفيدة .
- نقص التركيز على المخاطر الجوهرية.

- تكون الإفصاحات مرنة، ولكى تكون مفيدة فانها تكون خاصة بالشركات مما يقيد قابليتها للمقارنة وموثوقيتها.
- يصعب قياس العديد من المخاطر بسبب الخيارات فى القياس والافاق الزمنية والتفاصيل وكثيرا ما يتعذر تحديدها كمياً دون إستخدام إفتراضات ذاتية.
- بالنسبة للمستخدمين، قد تكون الإفصاحات الاكثر تفصيلا دليل على أن الشركة تواجه مخاطر أكبر، مما يردع الشركات الاخرى للإفصاح عن المخاطر.

وأوضحت الدراسة ذلك بأن أحد الإنتقادات الرئيسية فى الإفصاح عن المخاطر تتمثل فى أن المتطلبات الحالية غالباً ماتكون غامضة مما يتيح للشركات سلطة تقديرية وافرة فيما يتعلق بعمق وإتساع نطاق الإفصاح عن المخاطر الجوهرية التى تواجهها، كما أنها محدودة مما يوفر مرونة إدارية فى وضع الإفتراضات الخاصة بالشركة ، ويمكن للمرونة أن تمكن الشركات من الإفصاح بمزيد من المعلومات بإستخدام نموذج مفترض خاص بالشركة ، ولكنها توفر أيضا فرصاً للتلاعب، وعلاوة على ذلك فان الإفصاح عن المخاطر حالياً يكون منتشر فى عدة أجزاء من التقارير السنوية ومدرج فى كل الاقسام المراجعة وغير المراجعة ، هذا الإختلاف فى كمية وجودة ومكان الإفصاح لا يساعد المستثمرين لتقييم دقتها وإكتمالها.ومما يزيد من تعقيد إعداد الإفصاح عن المخاطر أن بعض المخاطر، مثل المخاطر غير المالية، تقع خارج نطاق سيطرة الإدارة ، وهذا يعنى أن معظم مخاطر الأعمال التجارية غير مؤكدة ولايمكن قياسها بصورة موضوعية . كما أشارت الدراسة الى أنه يمكن للمستثمرين تفسير المزيد من الإفصاحات على أنها مساوية لمزيد من المخاطر، وقد تفصح الشركات عن مخاطر معينة تقود المستثمرين وأصحاب المصالح الاخرين الى التصرف عند الإفصاح بطرق تعزز هذه المخاطر. وقد تتعقد الإفصاحات بسبب صعوبة تحديد المخاطر الناجمة عن العوامل غير المالية كمياً ومن الصعب تقدير التوقيت الدقيق لهذه المخاطر وشدتها وكثيرا ماينظر اليها على أنها قد تصبح جوهرية على المدى المتوسط والطويل فقط . وعلى الرغم من المخاوف المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر فى تقارير الشركات، الا أن هذا الإفصاح لايزال مفيد للمستثمرين حيث يعكس المخاطر التى تواجهها الشركة، ولكن أيضا قد لايستجيب المستثمرين للمعلومات التى ترد فى هذه التقارير والتى يحتمل أن تكون بسبب صعوبات فى إستخلاص المعلومات من هذه التقارير المعقدة.

وفى هذا الصدد أشارت دراسة ( Habtoor, et.al , 2018 ) الى أن محتوى الإفصاح عن المخاطر يعانى من نقاط ضعف عديده هى :

- موجز، عام، غامض، متناثر.
- غير كاف، وليس فعالا.
- يفتقد القابلية للمقارنة، والشفافية، وسهوله القراءة، والتوحيد، والتماسك.
- الميل للإفصاح عن المخاطر المتعلقة بالماضى، النوعية، المالية (السوق)، غير النقدية، الجيدة، لاترتبط بفترة زمنية، والمحايدة غالباً ما يفوق ذلك الإفصاح عن المخاطر المستقبلية، الكمية، غير المالية، النقدية، السيئة، وذات الوقت المحدد.
- تباين كبير فى الإفصاح عن مصادر المخاطر وممارسات إدارة المخاطر.

وأوضحت دراسة (Adamu,2013) أن الشركات تفاضل بين الآثار الإيجابيه والسلبية للإفصاح الطوعى، ولا يمكن أن يكون هذا الأمر مناسباً الا إذا كان الإفصاح عن المعلومات على أساس طوعى لم يصدر بشانه تكليف من أى سلطه أو تنظيم . فقد تميل الشركات الى عدم الافصاح عن المخاطر الجوهرية إذا كان الإفصاح يوفر للمنافسين أدلة

حول الوضع الإستراتيجى ، وبوجة عام ، كلما زادت فائدة المعلومات المقدمة فى صنع القرار، زادت التكلفة غير المباشرة للإفصاح، وبخاصة إذا قدمت المعلومات على مستوى من التفصيل مماثل لتلك المستخدمة فى صنع القرارات الداخلية وإدارة المخاطر وتنظر الشركات فى هذه التكاليف غير المباشرة فى توازن الشفافية مع السرية ، ويرجع ذلك الى :

**أولاً:** تحديد معلومات المخاطر والإفصاح عنها فى الوقت المناسب وبدقه تستهلك وقتا إداريا.

**ثانياً:** قد يتصور المديرون أن هناك تكلفه تفرض على الشركة من جانب المنافسين الذين يستغلون المعلومات على حساب الشركه التى تفصح عن المخاطر.

**ثالثاً:** قد يخشى مديرى الشركات من التقاضى وتكاليف السمعة نتيجة لتقديم المعلومات الطوعية عن المخاطر إلى المستثمرين، وهذا هو السبب فى أن المديرين غالباً ما يترددون فى التقرير عن مثل هذا النوع من معلومات المخاطر ، وذلك حتى لا يكونو معرضين للمطالبات المحتملة من المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين الذين تصرفوا بناء على هذه المعلومات،ومن ثم هناك حاجه إلى قواعد/لوائح التى يمكن أن تحمى المديرين من التقاضى بسبب الإفصاح عن مخاطر الشركات.

**رابعاً:** قد تخشى الشركات من الإفصاح عن مخاطر الشركة التى لا يمكنها الالتزام بها.

واشارت دراسة (Trade and Development Board, 2017) الى أنه لتجنب الإنتقادات اللاحقة من إغفال أو فقد البيانات والدعاوى القضائية المحتملة تميل الشركات الى الاخذ بجانب الشمولية بدلا من الإيجاز، وعندما تقوم الشركات بتقييم الطابع الجوهرى على المخاطر التى يصعب تقييم أثرها على الشركة بطبيعتها تميل الشركات الى الإفصاح الشامل، وهذا يجعل من الصعب على المستثمرين تحديد المخاطر الرئيسية والجوهرية الخاصة بالشركة. لذلك توجد مفاضلة بين الشمولية فى التقرير لتغطية جميع المخاطر المحتملة والأهمية النسبية للمخاطر ومدى وأهمية صلتها بالمستثمرين. ويحدث ذلك لان معدى التقارير يواجهون تكاليف مرتفعة للمخاطر الناجمة عن نقص التقرير مثل التكاليف المتعلقة بالسمعة والتقاضى بينما يواجه المستثمرين التكاليف العالية لإستخراج المعلومات ذات الصلة من العديد من التقارير. بالإضافة الى ذلك ، توجد مفاضلة بين تنظيم محتوى وشكل الإفصاح عن المخاطر لتسهيل المقارنة وزيادة موثوقيتها والسماح بالمرونة الإدارية لتكييف الإفصاح عن المخاطر الخاصة بالشركة .

كما أشارت لجنة (COSO, 2018) بصدد الإفصاح عن المخاطر البيئية والإجتماعية والمخاطر المرتبطة بالحوكمة– مخاطرESG– الى أنه على الرغم من الزيادة فى إفصاحات ESG، فإن الأدله تشير إلى أن القضايا المقرر عنها فى تقارير الإستدامة أو إفصاحات ESG لا تتماشى دائما مع المخاطر المقرر عنها فى إفصاحات المخاطر التى تعرضت لها الشركة، ويرجع ذلك إلى مجموعه من الأسباب التى تدعو إلى ذلك ، بما فى ذلك:

- التحدى المتمثل فى القياس الكمى لمخاطرESG فى شكل نقدى. وعدم القيام بذلك يجعل تحديد الأولويات وتخصيص الموارد على نحو ملائم أكثر صعوبة بكثير، ولا سيما عندما تكون المخاطر طويلة الأجل مع ظهور اثار غير مؤكده على مدى فتره زمنيه غير محددة.
- الإفتقار إلى المعرفة بمخاطر ESG فى جميع أنحاء الشركة ومحدوديه التعاون لمختلف الوظائف بين إدارة المخاطر والممارسين فى مجال الإستدامة.

- تدار مخاطرESG والإفصاح عنها من قبل فريق من اخصائى الإستدامة وينظر اليها على أنها منفصلة أو أقل أهميه من المخاطر الإستراتيجية أو التشغيلية أو المالية، مما يؤدى إلى مجموعه من التحيزات ضد مخاطر ESG.

وترى الباحثة أن الطبيعة الديناميكية والتعقيدات المتزايدة لبيئة الأعمال التجارية قد زادت الطلب العام على مزيد من الإفصاح من قبل الشركات فيما يتعلق بالمخاطر وعدم التأكد، ومن ثم فأن التقرير عن المخاطر يحقق فوائد للمستثمرين فى تقييم المخاطر المحيطة بالشركة حتى يتمكن المستثمرون من إتخاذ القرارات بشأن تخصيص راسمالهم، وحيث أن المعلومات المتعلقة بالمخاطر فى التقارير السنوية للشركات محدوده، فإن الفكرة تكمن فى أن تكون القضايا الإجتماعية والبيئية وتلك الأنواع من المخاطر غير المالية شرط الإفصاح المالى. وذلك فى محاولة لدمج هذه الأنواع من البنود فى التقارير المالية، ومن ثم تخضع للمراجعة القانونية الخارجية والتحديث، وبالتالى يجب أن تبدا الهيئات التنظيمية فى إتخاذ قرار بشان ما المخاطر التى ينبغى الإفصاح عنها، ويعد التوقيت، والمعلومات ذات الصلة، والمادية أمر بالغ الأهميه للمستثمرين والشركات.

## القسم الثالث

## الدراسات السابقة وجهود الهيئات التنظيمية

## لدعم الإفصاح الخارجى عن المخاطر غير المالية

تتناول الباحثة فى هذا القسم عرضاً لعدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث ، كما تتناول عرضاً لجهود الهيئات التنظيمية فى دعم الإفصاح عن المخاطر غير المالية وذلك على النحو التالى :

**أولاً: عرض وتقييم الدراسات السابقة وإظهار الفجوة البحثية:**

١-دراسة(Meijer, 2011) بعنوان"الإفصاح عن المخاطر فى التقارير السنوية للشركات الهولندية المدرجة خلال السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٨".**هدفت الدراسة** الى توسيع نطاق المعارف التجريبية والإضافه إلى الدراسات القائمة للإفصاح عن المخاطر.بتقديم دراسة لنوع وطبيعة المعلومات المتعلقة بمخاطر الشركات المفصح عنها فى التقارير السنوية للشركة خلال السنوات المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٨. وإنصب تركيز الفرضيات على إختبار ما إذا كانت كميه وجودة الإفصاح عن المخاطر فى التقارير السنوية للشركات الهولندية المدرجة فى القائمة أعلى بكثير فى الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ مقارنه بالفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ومقارنة عدد فئات المخاطر المحددة فى التقارير السنوية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ مع الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ودراسة ما إذا كانت هناك اى علاقة بين كميه وجودة الإفصاح عن المخاطر التى يتم إجراؤها فى التقرير السنوى للشركة وحجم الشركة. وقامت الدراسة بتحليل للمحتوى لقياس كميه ومحتوى الإفصاح عن المخاطر. ولقياس المحتوى تم تحديد فئات المخاطر المختلفة - مخاطر السوق (مخاطر العملة، ومخاطر أسعار الفائدة وغيرها من مخاطر الأسعار)، ومخاطر الإئتمان، ومخاطر السيولة، والمخاطر الإستراتيجية، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر القانونية والتنظيمية ومخاطر التقرير المالى. وأخيرا تم قياس جودة الإفصاح عن المخاطر.**وأوضحت نتائج الدراسة** وجود علاقة إيجابيه بين الجودة والوقت ، فقد زادت جودة التقارير السنوية للشركات الهولندية المدرجة فى القائمة زيادة كبيره خلال الفترتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ و٢٠٠٧-٢٠٠٨، وأكدت نتائج هذه الدراسة على أن هناك علاقة إيجابيه هامه بين الكمية والوقت. فقد وجدت الدراسة علاقة إيجابيه هامه بين عدد فئات المخاطر المفصح عنها والوقت. وكشفت التقارير السنوية فى الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ عن فئات مخاطر أكثر بكثير من التقارير السنوية فى الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

٢-دراسة (Adamu,2013 ) بعنوان "الحاجة من أجل الإفصاح عن مخاطر الشركات فى التقارير السنوية للشركات المدرجة النيجرية".**هدفت الدراسة** إلى الحصول على تصورات أصحاب المصلحة حول الإحتمالات المرتبطة بالإفصاح عن مخاطر الشركات فى نيجيريا. وإستخدمت الدراسة ٣٠٠ إستبيان لمختلف أصحاب المصلحة من محللين ماليين وسماسرة ومصرفيين ومساهمين.**وتوصلت الدراسة** الى أن هناك العديد من الفوائد المرتبطة بالإفصاح عن المخاطر المؤسسية، حيث أن الإفصاح يعزز شفافية الشركات، تيسير الإدارة الفعالة للمخاطر، ويساعد أيضا فى تحقيق دقة توقعات المحللين. ولذلك، يستنتج أن تقديم المعلومات المتعلقة بالمخاطر فى التقرير السنوى للشركة مهم جداً. ونتيجة لذلك، تحث الدراسة المنشأت النيجيرية المدرجة فى القائمة على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر بسبب إشتقاق جميع هذه الفوائد المذكورة.

٣-دراسة (إبراهيم، ٢٠١٤) بعنوان "الإفصاح عن المخاطر: المحتوى الإعلامى والآثار الإقتصادية - دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودية".**هدفت** الدراسة الى تحليل المحتوى الإعلامى والاثار الإقتصادية للإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية المنشورة للشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودية. **وتوصلت الدراسة** الى وجود إختلافات جوهرية فى نطاق معلومات المخاطر المالية وغير المالية المفصح عنها حسب القطاع الإقتصادى الذى تنتمى اليه الشركة المقيدة بسوق الاسهم السعودية ، كما أشارت الدراسة الى ميل الإدارة العليا للإفصاح عن المخاطر المالية مقارنة بالمخاطر غير المالية، كما تتسم معلومات المخاطر المفصح عنها بانها معلومات وصفية وتتعلق بالمخاطر الماضية وتحتوى على أخبار محايدة/ أو غير سارة. كما أوضحت الدراسة انه لايوجد اثار إقتصادية للإفصاح عن المخاطر غير المالية على قرارات المستثمرين بسوق الاسهم السعودى وذلك على عكس المخاطر المالية.

٤-دراسة (Ali and Taylor 2014) بعنوان "تحليل محتوى الإفصاح عن المخاطر فى ماليزيا". **هدفت الدراسة** الى التحقيق فى طبيعة ونطاق وأنواع المعلومات المتعلقة بالمخاطر المفصح عنها، وذلك بإستخدام محتوى تقارير الشركات فى ماليزيا. وقامت الدراسة بتصنيف عبارات الإفصاح عن المخاطر وفقاً لأربع فئات فرعيه : المخاطر التشغيلية، والمخاطر البيئية، والمخاطر المالية، والمخاطر الإستراتيجية . **وتوصلت الدراسة** الى أن الإفصاح عن المخاطر المالية والإفصاح عن المخاطر التشغيلية هما أعلى نوع من الإفصاح عن المخاطر فى التقارير السنوية من المخاطر على النوعين الأخرين من الإفصاح عن المخاطر- المخاطر الإستراتيجية والبيئية . وأوضحت الدراسة أن هذه النتائج تدل بأنه لا يوجد نطاق شامل للمعلومات المتعلقة بالمخاطر التى تفصح عنها الشركات فى تقاريرها السنوية. وعلى الرغم من أن جميع فئات الإفصاح عن المخاطر يمكن أن تكون ذات صله بالمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين، فان المحتوى النصى فى التقارير السنوية يعتبر محدودا نسبيا أو مبهما، ولا سيما فى فئات المخاطر التى لا تشملها القواعد الإلزمية.

٥-دراسة ( Kosmala , et. al , 2015 ) بعنوان "التقرير الطوعى عن المخاطر فى التقارير السنوية: دراسة حاله عن ممارسات الشركات العامة البولندية".**هدفت الدراسة** إلى إستكشاف مدى ومضمون ممارسات التقرير الطوعى عن المخاطر لدى الشركات غير المالية العاملة فى بولندا. وخضعت التقارير السنوية من ثلاثه قطاعات مختلفه، لتحليل المحتوى المقترن بتحليل المورفولوجية.**وتبين النتائج** أن نطاق التقرير عن المخاطر فى إطار التعرض للمخاطر غير المالية واسع النطاق وغير مرتبط بالقطاع، وهو ما يماثل النتائج التى تحققت فى إطار التعرض المقرر عنه للمخاطر فى التصنيفات التى يطلق عليها "اعلى ١٠مخاطر". غير أن الإفصاحات المتعلقة بممارسات إدارة المخاطر تختلف بشكل واضح فيما بين القطاعات المحللة.ويبدو أن نطاق ومحتوى عمليات الإفصاح عن المخاطر الطوعية فى التقارير السنوية مترابطة مع إجراءات إدارة المخاطر. وتتطلب هذه الإجراءات تحديد مختلف أنواع التعرض للمخاطر، إلى جانب إعداد مختلف الأدوات والأساليب المتعلقة بإدارة المخاطر. وهو يشكل مصدراً هاماً للمعلومات التى يمكن إستخدامها بشكل أكبر فى التقرير عن المخاطر فى التقارير السنوية. ومع ذلك، لوحظت معظم الإختلافات فى سياق التقرير عن الأنشطه فى إطار عمليه إدارة المخاطر، وأشارت الدراسة الى أن المدى النهائى ومحتوى الإفصاح عن المخاطر فى التقارير السنوية يعتمد على موقف الشركة إزاء التقرير عن المخاطر.

٦-دراسة ( Macchioni , et .al, 2014) بعنوان "هل تؤثر خصائص حوكمة الشركات على الإفصاح عن المخاطر غير المالية فى الشركات المملوكة للحكومة؟".**هدفت الدراسة** الى دراسة المحددات المتعلقة بحوكمة الشركات للإفصاح عن المخاطر غير المالية فى الشركات فى القطاع الخاص فى التقارير السنوية للشركات الحكومية المدرجة. وإختيرت المؤسسات الايطاليه للتحليل وطبقت نظرية الوكالة فى القطاع العام فى إطار نموذج المساءلة.وتبحث الدراسة فى ما إذا كان الإفصاح عن المخاطر غير المالية المنصوص عليه فى التعليق الإدارى للمؤسسات الإيطاليه الخاصة قد يتاثر بتركيز الملكية واليات حوكمة الشركات والسمات الخاصة بالشركة. وأشارت الدراسة الى أن هذه المسالة تكتسب أهميه خاصه فى بلد اثر فيه تدخل الحكومة تاثيراً كبيراً على تنميتها الإقتصادية منذ القرن التاسع عشر.**وأوضحت نتائج الدراسة** أن هناك علاقة بين مستوى الإفصاح عن المخاطر غير المالية وتنوع المجلس والنفوذ والقطاع. وأشارت النتائج أيضا عن بعض الامورالمفيدة بشأن واضعى السياسات وواضعى المعايير.

٧-دراسة **(Hassan, 2014)** بعنوان "التحقيق فى تاثير خصائص الشركة على جودة الإفصاح عن المخاطر".**هدفت هذه الدراسة** الى وضع إطارا لتقييم جودة الإفصاح عن المخاطر، ووضعت الدراسة مؤشرا لقياس جودة الإفصاح عن المخاطر يتالف من ٢٤ نقطه إستنادا إلى أربعه معايير هى: الاهميه، والفهم، وقابليه المقارنة، وقابليه التحقق. كما قام الباحث بالتحقيق فى العوامل الرئيسية أو الدوافع للشركات المصرية المدرجة للإفصاح عن معلومات أكثر جوده حول المخاطر.**وأشارت نتائج الدراسة** الى أن هناك تحسناً فى جودة الإفصاح عن المخاطرولكن على مستوى منخفض جداً، ومعلومات المخاطر ذات صله ومفهومه إلى حد ما، ولكن أقل قابليه للمقارنة والتحقق. وكشفت نتائج التحليل الإحصائى أن حجم الشركة ومستوى الرافعة المالية هما أهم محددين لجودة الإفصاح عن المخاطر.

٨-دراسة **(Abid and Shaiq, 2015)** بعنوان "دراسة الإفصاح عن المخاطر فى التقارير السنوية للشركات الباكستنية: تحليل المحتوى".**هدفت الدراسة** الى إستكشاف المخاطر الرئيسية التى أفصحت عنها أكبر الشركات الباكستانية وتحليل خصائص الشركة المرتبطة بتقديم معلومات عن مخاطر الشركات.**وتوصلت الدراسة** الى أن الشركات تقدم إفصاح للمخاطر إلالزاميه (المالية) والطوعية (غير المالية) على حد سواء. المخاطر المالية هى المخاطر الأكثر إفصاحا تليها المخاطر الإستراتيجية والعمليات. وأوضحت الدراسة أن حجم الشركات يرتبط إرتباطاً كبيراً وإيجابياً بالأحكام المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر ويفسر الإختلاف فى الإفصاح عن المخاطر المؤسسية. والشركات الكبيرة حساسة من الناحية السياسية ومن المرجح أن تفصح عن المزيد من المعلومات المتعلقة بالمخاطر. وتؤدى البيئة الفعالة لمراجعه الحسابات دوراً هاماً فى تعزيز الإفصاح عن مخاطر الشركات، وتوفر الشركات العاملة فى نفس الصناعة مستوى مماثلا من الإفصاح عن المخاطر.

٩-دراسة **(Anthony and Godwi, 2015)** بعنوان "الإفصاح الطوعى عن المخاطر فى التقارير السنوية للشركات: دراسة تجريبية".**هدفت الدراسة** الى توسيع حدود المعرفة بشان الإفصاح عن مخاطر الشركات، وإستعراض الأدله التجريبية المتعلقة بمحددات الإفصاح عن المخاطر فى الدراسات السابقة للشركات فى جميع انحاء العالم.**وتبين النتائج** التى توصلت اليها الدراسة أنه لا توجد محددات مقبوله عالمياً للإفصاح عن المخاطر. وتشمل الأسباب التى سيقت لهذه الظاهرة الأطر التنظيمية والأوضاع المؤسسية والقيود وغيرها من خصوصيات البلدان التى تدرسها. كما تكشف الدراسة عن وجود فجوه فى البحوث المتعلقة بالإقتصاديات النامية. وتعنى النتائج أن

البحث عن المحددات التجريبية للإفصاح عن المخاطر فى التقارير السنوية للشركات لا يزال يشكل مسأله بحثيه. كما أن الإفصاح عن المخاطر طوعى ولا يوجد محدد مقبول عالمياً للتأثير على مضمون الإفصاح، وينبغى لواضعى السياسات وضع إطار لنمط الإفصاح عن المخاطر للشركات من شأنه أن يضمن مصداقية وقابليه المقارنة والإتساق وسهوله المتابعة.

١٠-دراسة (مليجى، ٢٠١٧) بعنوان"محددات الإفصاح عن المخاطر واثرة على القرارات المالية" دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة فى سوق راس المال المصرى". **هدفت الدراسة** الى إستكشاف العوامل المؤثرة فى الإفصاح عن المخاطر وتحليل اثرة على القرارات المالية فى الشركات المسجلة فى سوق راس المال المصرى".**وتوصلت الدراسة** الى ضعف مستوى الإفصاح عن المخاطر فى التقارير السنوية لعينة الدراسة، كما أن الإفصاح عن المخاطر يؤثر على قرارات الإدارة فى تحديد حجم السيولة وإختيار مصدر التمويل. وأكدت الدراسة على أهمية تحفيز الشركات المصرية للإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية بما لايضر مركزها التنافسى، وإصدار معيار مستقل ينظم الجوانب المحاسبية لممارسات الإفصاح عن المخاطر.

١١-دراسة (Habtoor,et.al, 2018 ) **بعنوان** "ممارسات الإفصاح عن مخاطر الشركات فى المملكة العربية السعودية : السرية مقابل الشفافية".**هدفت الدراسة** الى البحث بشكل شامل عن مستوى ومضمون ممارسات الإفصاح عن المخاطر فى البلدان النامية ذات النظام القانونى والقيم الثقافية المختلفة. وقامت الدراسة بتحليل المحتوى لتحليل وقياس الإفصاح عن مخاطر الشركات فى التقارير السنوية للشركات السعودية غير المالية المدرجة على مدار الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.**وركزت النتائج** الضوء على دور النظام القانونى والقيم الثقافية فى ممارسات الشركة ، وأكدت النتائج على التضارب المحتمل بين السرية كسمه رئيسيه للنظام المحاسبى السعودى مقابل الشفافية كركيزة أساسيه لإطار المساءلة الإسلاميه.**وأوضحت الدراسة** أن محتوى الإفصاح عن المخاطر منخفض الجودة لأن الإفصاح عن المخاطر غير المالية أو الوصفية أو الماضية أو الحالية أو غير المحددة زمنياً والمحايدة يفوق كثيراً الإفصاح عن المخاطر المالية والكمية والمستقبلية والسيئة، مما قد يعكس السرية المتاصله وعدم رغبه الشركات السعودية فى تقديم إفصاح عن المخاطر عالى الجودة.وتكشف النتائج أيضا عن الزيادة المطردة فى مستوى الإفصاح عن المخاطر خلال فتره الدراسة مع وجود تباين كبير فى مستوى الإفصاح بين القطاعات الصناعية.كما أشارت النتائج أن الهيئات والشركات التنظيمية السعودية تولى مزيدا من الإهتمام للشكل بدلا من محتوى الإفصاح عن المخاطر، كما تميل الشركات السعودية إلى تقديم بيان عام يصف مصادر وعوامل الخطر التى تواجهها دون الإشاره بوضوح إلى كيفيه تعاملها مع هذه الأنواع من المخاطر والآثار المحتملة على النتائج . مع ذلك، أشارت الدراسة الى أن إنخفاض جودة محتوى هذا النوع من الإفصاح يمكن أن يعكس السرية المتاصله وعدم رغبه الشركات السعودية فى تقديم إفصاح عن المخاطر عالى الجودة.

١٢-دراسة (Serrasqueiro and Mineiro 2018) بعنوان "تقرير مخاطر الشركات: تحليل الإفصاح عن المخاطر فى التقارير الفترية للشركات العامة البرتغالية غير المالية".**هدفت الدراسة** إلى توضيح هل السمات الدلالية للإفصاح عن المخاطر المؤسسية فى التقارير المؤقتة لها نفس الإتجاهات التى تشير اليها الأدبيات فى التقارير السنوية، وذلك بتوضيح طبيعة الإفصاح عن المخاطر التى تعتمدها الشركات البرتغالية العامة فى التقارير المؤقتة وتقييم نوعيه المعلومات المتعلقة بالمخاطر، ودراسة محددات الإفصاح عن المخاطر فى التقارير المؤقتة. والتحقيق فيما إذا كانت جودة مراجعة

الحسابات قد تفسر ممارسات الإفصاح عن المخاطر.وتوصلت الدراسة إلى أن التقرير المؤقت لا يظهر نفس الخصائص الدلالية للإفصاح عن المخاطر المؤسسية مقارنه بتلك الواردة فى الأدبيات المتعلقة بالتقارير السنوية. وأوضحت الدراسة أن الشركات تفصح عن معلومات عن المخاطر غير المالية أكثر من المعلومات المتعلقة بالمخاطر المالية، وأن الإفصاح عن المخاطر كمياً أعلى من الإفصاح عن المخاطر غير الكمية، وتتعارض هذه الإستنتاجات مع أنماط الإفصاح عن المخاطر التي وجدتها الدراسات السابقة فى التقارير السنوية،وفيما يتعلق بالتوجه الزمنى، وجدت الإفصاحات عن المخاطر المالية وغير المالية التى تشير إلى أحداث سابقه فى عدد أكبر من تلك التى تشير إلى أحداث مقبله، وتؤكد هذه النتيجة النتائج التى حصلت عليها الدراسات السابقة فى التقارير السنوية،وأشارت الدراسة الى أن الإفصاح عن الأخبار الجيدة/تاثير إيجابى يتجاوز الإفصاح عن الأخبار السيئة/ تاثير سلبى وتتسق هذه النتائج مع نتائج الدراسات السابقة فى التقارير السنوية، وأن سياسات الإفصاح عن المخاطر التى تقوم بها الشركة لا تتاثر بجوده مراجعة الحسابات.وأوضحت الدراسة أنه يمكن تفسير ذلك بالطبيعة الفريدة لهذا النوع من التقارير التى تركز بقدر أكبر على بيانات الأداء وبشروط إفصاح مرنة .

**تقييم الدراسات السابقة وإظهار الفجوة البحثية:**

طبقاً لما إنتهت اليه الدراسات السابقة يمكن توضيح مايلى:

١- أشارت نتائج بعض الدراسات الى ضعف مستوى الإفصاح عن المخاطر فى التقارير السنوية مثل دراسة (مليجى، ٢٠١٧)، كما أشارت دراسة ( Hassan, 2014) الى أن هناك تحسناً فى جودة الإفصاح عن المخاطر ولكن على مستوى منخفض جداً، وأن معلومات المخاطر ذات صله ومفهومه إلى حد ما، ولكن أقل قابليه للمقارنة والتحقق، كما أكدت دراسة(Habtoor,et.al 2018) على إنخفاض مستوى جودة الإفصاح عن المخاطر.

٢- توصلت بعض الدراسات الى وجود إختلافات جوهرية فى نطاق معلومات المخاطر المالية وغير المالية المفصح عنها حسب القطاع الإقتصادى الذى تنتمى اليه الشركة المقيدة مثل دراسة (ابراهيم، ٢٠١٤) ودراسة ( Habtoor,et.al, 2018)، وأن الشركات العاملة فى نفس الصناعة توفر مستوى مماثلا من الإفصاح عن المخاطر مثل دراسة (Abid and Shaiq 2015)،ودراسة (Ali and Taylor, 2014) التى أوضحت أنه لايوجد نطاق شامل لمعلومات المخاطر التى تفصح عنها الشركات فى تقاريرها السنوية،أما دراسة (Kosmala,et.al, 2015) أشارت الى أن نطاق التقرير عن المخاطر فى إطار التعرض للمخاطر غير المالية واسع النطاق وغير مرتبط بالقطاع.

٣- إتفقت معظم الدراسات على أن معلومات المخاطر المفصح عنها تتسم بأنها محدودة نسبياً مثل دراسة (Ali and Taylor, 2014) وأنها معلومات وصفية، ماضية، تحتوى على اخبار محايدة / أو غير سارة مثل دراسة (ابراهيم ، ٢٠١٤)، ودراسة (Habtoor,et.al 2018)

٤- أوضحت بعض الدراسات أن المدى النهائى ومحتوى الإفصاح عن المخاطر فى التقارير السنوية يعتمد على موقف الشركة إزاء الإفصاح عن المخاطر مثل دراسة (Kosmala,et.al, 2015) ، وأنه ينبغى لواضعى السياسات وضع إطار لنمط الإفصاح عن المخاطر للشركات من شأنه يضمن مصداقية وقابلية المقارنة والإتساق وسهولة المتابعة مثل دراسة ( Anthonyand Godwin, 2015 )، ودراسة (مليجى، ٢٠١٧)

التى أكدت على ضرورة وضع معيار مستقل ينظم الجوانب المحاسبية لممارسات الإفصاح عن المخاطر .

**مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

أكدت الدراسات على وجود تباين ملحوظ فى ممارسات الإفصاح عن المخاطر غير المالية بسبب عدم وجود التزام واضح بالإفصاح عن هذه المخاطر نتيجة عدم وجود قواعد الزامية تلزم الشركات بمثل هذا الإفصاح لتحقيق الإتساق والقابلية للمقارنة بين معلومات الإفصاح المختلفة، وبالرغم من أهمية هذه الدراسات إلا أنها لم تحاول توفير إطار للإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية، لذا فإن هذه الدراسة تعد محاولة لتطوير التقارير المالية ومعالجة أحد جوانب القصور الهامة فى مجال الإفصاح المحاسبى ومن ثم تطوير الإفصاح فى تلك التقارير عن المخاطر غير المالية وذلك من خلال توفير إطار للإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية من خلال التقارير المالية بشكل يساهم فى تحسين جودة ومنفعة التقارير المالية فى إتخاذ القرارات الإستثمارية.

**ثانياً : جهود الهيئات التنظيمية لدعم الإفصاح الخارجى عن المخاطر غير المالية .**

أكدت الهيئات التنظيمية فى معظم بلدان العالم على ضرورة قيام الشركات بالإفصاح عن المخاطر غير المالية والتهديدات المحيطة بها بالتقرير المالى السنوى لها لتلبيه إحتياجات أصحاب المصلحة الخارجيين فى مجال التقرير، وذلك كما يلى:

**١- الهيئة العامة للرقابة المالية فى جمهورية مصر العربية**

وفقا لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية ٢٠١٦ الصادر عن الهيئة أن مجلس إدارة الشركة مسئول بشكل عام عن إدارة المخاطر على النحو الذى يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وحجمها والسوق، وأن من مسئوليات إدارة المخاطر تقديم تقارير دقيقة ومعبرة، بحيث تمكن المعنيين من إتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

كما أشار الدليل الى أن توافر المعلومات له دوراً مهماً فى صناعة القرار وتقييم الأداء والمعرفة بظروف الشركة وتقييم مصداقية الشركة مع من تتعامل معهم. لذلك تعتبر الشفافية والإفصاح عن الأمور المالية وغير المالية من الأعمدة الرئيسية لحوكمة الشركات التى من شأنها أن تؤثر على كفاءة ومصداقية وتوازن الأسواق وتحقيق العدالة والحماية للمستثمرين وأصحاب المصالح مما يدعم مناخ الإستثمار والإقتصاد ككل.

وأوضح الدليل أن الإفصاح يعنى إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق والمعلومات المالية وغير المالية والأحداث الجوهرية عن الشركة والتى تهم المستثمرين والأطراف ذات الصلة وكافة أطراف مجتمع الإستثمار ليتسنى لهم إتخاذ القرارات المناسبة المبنية على معلومات صحيحة ودقيقة.

كما أوضح الدليل أن على الشركة أن تقوم بالإفصاح عن المعلومات غير المالية ومن هذه المعلومات الإفصاح عن أهم المخاطر التى قد تواجهها وسبل مواجهتها، وتغيير سياسة الإستثمار، بالإضافة إلى تقرير مدى التزامها بقواعد حوكمة الشركات بما يحقق لها أفضل معدلات إستدامة ممكنة على المدى الطويل.

**٢- مجلس هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية:**

وفقاً للائحة حوكمة الشركات السعودية الصادرة عن المجلس فى ٢٠١٨، ووفقاً للمواد ٧٠ و٧١ تشكّل بقرار من مجلس إدارة الشركة لجنة تسمى (لجنة إدارة المخاطر) يكون رئيسها وغالبية أعضائها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين. ويُشترط أن يتوافر فى أعضائها مستوى ملائم من المعرفة بإدارة المخاطر والشؤون المالية تقوم هذه

اللجنة بإعداد تقارير مفصلة حول التعرض للمخاطر والخطوات المقترحة لإدارة هذه المخاطر، ورفعها الى مجلس الإدارة.

وأوضحت المادة ٨٩ الخاصة بسياسات وإجراءات الإفصاح أن مجلس الإدارة يضع سياسات مكتوبة للإفصاح وإجراءاتة وأنظمتة الإشرافية بما يتفق مع متطلبات الإفصاح الواردة فى نظام الشركات ونظام السوق المالية –بحسب الأحوال– ولوائحهما التنفيذية، مع مراعاة أن تتضمن تلك السياسات أساليب إفصاح ملائمة تمكّن المساهمين وأصحاب المصالح من الإطلاع على المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالشركة وأدائها وملكية الأسهم والوقوف على وضع الشركة بشكل متكامل.

كما أوضحت المادة ٩٠ أنه يجب أن يتضمن تقرير مجلس الإدارة عرضاً لعملياتة خلال السنة المالية الأخيرة، وجميع العوامل المؤثرة فى أعمال الشركة، ويجب أن يشتمل تقرير مجلس الإدارة على المعلومات المتعلقة بأى مخاطر تواجهها الشركة سواء أكانت مخاطر تشغيلية أم مخاطر تمويلية، أم مخاطر السوق وسياسة إدارة هذه المخاطر ومراقبتها.

**٣- لجنة The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO)**

شكلت اللجنة فى ١٩٨٥، وهى مبادرة مشتركة بين جمعية المحاسبين الامريكيين(American Accounting Association (AAA، ومعهد المحاسبين القانونيين الامريكى American Institute of CPAs (AICPA) ومعهد المدراء الماليون Financial Executives International (FEI) ومعهد المحاسبين الإداريين Institute of Management Accountants(IMA) ومعهد المراجعين الداخليين للحسابات(The Institute of Internal Auditors (IIA. وهى موجه لتوفير القيادة الفكرية من خلال وضع أطر وتوجيهات بشان إدارة المخاطر فى المؤسسة والرقابة الداخلية وردع الإحتيال.قامت اللجنة فى عام ٢٠٠٤ بنشر إصدار بعنوان "إدارة مخاطر المشروع– الإطار المتكامل(ERM)، وتم تحديث هذا الإصدار فى ٢٠١٧ بعنوان "إدارة المخاطر فى المؤسسة-التكامل مع الإستراتيجية والأداء "، والذى يسلط الضوء على أهميه النظر فى المخاطر فى كل من عمليه وضع الإستراتيجية وفى قيادة الأداء، وفى ٢٠١٨ قامت اللجنة بنشر إصدار بعنوان "إدارة مخاطر المشروع– تطبيق إدارة المخاطر على المخاطر البيئية والإجتماعية والحوكمة".

**٤- لجنة الأوراق المالية والبورصة(SEC)Securities and Exchange Commission**

هى الهيئة التنظيمية الأساسية للأسواق المالية الأمريكية، وقد انشئت عام ١٩٣٤، وفى عام ٢٠١٠ أصدرت اللجنة توجيهات تشرح الطابع الجوهرى للمخاطر المتصلة بالمناخ بالشركات العامة بموجب قواعد التقرير المالى الموجودة، وأوضحت أن على الشركات أن تفصح عن المخاطر الجوهرية ومسائل الحوكمة المتطقة بإدارة المخاطر والرقابة عليها.

وقامت اللجنة عام ٢٠١٦ للمرة الاولى بدراسة ماإذا كان إصلاح الإفصاح المالى ينبغى أن يتناول مسائل الإستدامة وغيرها من مصادر المخاطر غير المالية. واثار الجدل فى هذه القضايا أسئلة أساسية حول مدى كفاءة نظام الإفصاح الحالى فى معالجة المخاطر الناشئة وكيف يمكن للطلب الخاص على المعلومات المتعلقة بالمخاطر غير المالية من خلال مشاركة المساهمين وعمل واضعى المعايير والإفصاح الطوعى للشركات أن يسد هذه الثغرات.هذا وقد أوضحت لجنة SECأن تحديث متطلبات التقرير ضرورية وتتسق مع ترشيد وتبسيط الإفصاح، وأكدت SEC أن الهدف الرئيسى من هذا الجهد يمثل فى إنتاج إفصاح أفضل وليس بالضرورة أقل، وقد اثارت اللجنة أسئلة هامة حول أفضل الطرق

لتحديث متطلبات الإفصاح عن المخاطر القائمة للتأكد من أنها تتصدى بفعالية للمخاطر الناشئة بما فى ذلك المخاطر المتعلقة بممارسات ESG .( Ho, 2018 ).

**٥- لجنة التقرير المتكامل بجنوب افريقيا Integrated Reporting committee of South Africa (IRCSA)**

شكلت هذه اللجنة عام ٢٠١٠، أصدرت اللجنة تقرير عام ٢٠١٥ بعنوان " الطابع الجوهرى فى التقارير المتكاملة- الإرشادات لإعداد التقارير المتكاملة- " تضمن التقرير أمثلة للمعلومات غير المالية التى يجب أن تتضمنها التقارير المتكاملة، كما أوضح التقرير أن التقارير الوصفية من حيث الهدف يجب أن تتضمن توفير شرح لمحتوى القوائم المالية بالإضافة الى المعلومات الاخرى من خلال رؤية الإدارة وأن الأطراف المهتمة تتضمن المستثمرون الحاليون والمحتملون والمقرضون والدائنون الأخرون ومن حيث المجال يجب أن تتضمن:

١- التعرض للمخاطر.

٢- إستراتيجيات إدارة المخاطروفعاليه تلك الإستراتيجيات.

٣- اثر عوامل تتجاوز القوائم المالية على أداء العمليات والقوائم المالية.

وأشار التقرير الى الاثار الناتجة عن بعض أنواع المخاطر مثل المخاطر التشغيلية والإستراتيجية والتنظيمية والسمعة.

**٦- المنظمة الدولية لهيئات سوق المال International Organization of Securities Commissions (IOSCO)**

تأسست المنظمة عام ١٩٨٣، وهى الجهة الدولية التى تجمع بين منظمى الأسواق المالية في العالم والمعترف بها كمعيار عالمى لقطاع الأوراق المالية. تقوم IOSCO بتطوير وتنفيذ وتعزيز الإلتزام بالمعايير المعترف بها دولياً لتنظيم الأوراق المالية، وتعمل بشكل مكثف مع مجموعة العشرين(G20)ومجلس الإستقرار المالى(FSB)على جدول أعمال الإصلاح التنظيمى العالمى. وتضم المنظمة ٢١٨ عضواً إعتبارا من فبراير ٢٠١٨، وقد أقرت المنظمة مجموعة من المبادئ عددها (٣٨) لتنظيم أسواق المال للدول الأعضاء بالمنظمة والتى تم وضعها على أساس تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هى:

- الحماية للمستثمرين.
- ضمان أن هذه الأسواق تحقق العداله والكفاءة والشفافية للمعاملات.
- التقليل من المخاطر الناشئة عن المعاملات المالية.

وقامت IOSCO بتشجيع الشركات المصدرة للأوراق المالية على النظر فى أهمية قضايا ESG بالنسبة لأعمالهم وتقييم المخاطر والفرص فى ضوء إستراتيجية أعمالهم ومنهجية تقييم المخاطر. والإفصاح عن المنهجيات التى تتبعها فى تقييمها للمخاطر، والخطوات المتخذة/أو خطط العمل التى وضعت ، لمعالجه المخاطر التى حددتها.

**٧- مبادرة التقرير العالمى the Global Reporting Initiative (GRI)**

المبادرة هى منظمه دوليه مستقله رائده فى التقرير عن الإستدامة منذ ١٩٩٧، قدمت المبادرة معايير للتقرير عن الإستدامة، وأوضحت المبادرة أن الإفصاح عن معلومات الإستدامة تحقق المساءلة، وتساعد على تحديد المخاطر وإدارتها، وتمكن المنظمات من إغتنام الفرص الجديدة. كما أن بناء الثقة والحفاظ عليها فى الشركات والحكومات أمر أساسى لتحقيق الإقتصاد المستدام. فكل يوم تتخذ القرارات من قبل الشركات والحكومات التى لها تاثيرات مباشره على أصحاب المصلحة، مثل المؤسسات المالية والمنظمات العمالية والمجتمع المدنى والمواطنين، ونادراً ما تستند هذه القرارات إلى المعلومات

المالية وحدها ولكن تستند أيضا إلى تقييم للمخاطر والفرص بإستخدام معلومات على نطاق واسع من القضايا الحالية والمستقبلية. وقيمه عمليه التقرير عن الإستدامة هى أنها تكفل للمنظمات النظر فى اثارها على هذه المسائل المتعلقة بالإستدامة، وتمكنها من أن تكون شفافة بشأن المخاطر والفرص التى تواجهها. ويؤدى أصحاب المصلحة أيضا دوراً حاسماً فى تحديد هذه المخاطر والفرص المتاحة للمنظمات، ولا سيما المنظمات غير المالية. وتؤدى هذه الشفافية المتزايدة إلى إتخاذ قرارات أفضل، مما يساعد على بناء الثقة والحفاظ عليها فى الشركات والحكومات.

**٨- الإتحاد الاوروبى European Union (EU)**

هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم ٢٨ دولة، تأسس بناء على إتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام ١٩٩٢، وتعتبر دولة كرواتيا من أواخر الدول المنضمة إلى الإتحاد حيث كان ذلك فى عام ٢٠١٣.

أصدر الاتحاد الاوروبى فى عام ٢٠١٤ تشريع للتقارير غير المالية، تضمن التشريع الى أنه من أجل تعزيز إتساق المعلومات غير المالية المفصح عنها وقابليتها للمقارنة، ينبغى للشركات الكبيرة أن تعد تقريرغير مالى يتضمن معلومات تتعلق بالمسائل البيئية، والإجتماعية والمسائل المتعلقة بالموظفين، وإحترام حقوق الإنسان، ومكافحه الفساد، ومسائل الرشوة. وينبغى أن يتضمن هذا التقرير وصفاً للسياسات والنتائج والمخاطر المتصلة بتلك المسائل، وأن يدرج فى تقرير الإدارة عن التعهد المعنى. وينبغى أن يتضمن التقرير غير المالى أيضا معلومات عن عمليات العناية الواجبة التى تنفذها الشركة من أجل تحديد ومنع وتخفيف الاثار الضارة القائمة والمحتملة. كما ينبغى للشركات الحكم على شده هذه الآثار بحسب نطاقها وخطورتها. وقد تنبع مخاطر الأثار السلبية من أنشطه المشروع نفسه أو قد تكون مرتبطة بعملياته.

وترى الباحثة أنه على الرغم من جهود الهيئات التنظيمية بصدد الإفصاح عن المخاطر غير المالية الا أن الإفصاح عن تلك المعلومات يعد إختيارى، ولاتوجد قواعد ملزمة للشركات بالإفصاح عنها ، ولذلك توجد حاجة الى وجود إطار مقبول للإفصاح يحقق الإتساق والقابلية للمقارنة بين معلومات الإفصاح عن المخاطر غير المالية المختلفة .

## القسم الرابع

## إطار مقترح لتحقيق جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية بالنسبة لقرارات الإستثمار

يشكل الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر إضافة للمعلومات المقدمة فى القوائم المالية. إلا أن التقرير عن المخاطر طوعى فى أغلبيه البلدان، ومن ثم، تقرر الشركات بنفسها ما إذا كانت ستفصح عن معلومات المخاطر أم لا.

وهناك رأى عام مفاداة أن الإفصاح عن المخاطر قد تحسن بعد الازمة المالية نتيجة لضغوط المستثمرين واللوائح الجديدة ، ومع ذلك ، يبدو أن الإفصاحات مازالت غير متكاملة بشكل جيد فيما يتعلق بالمخاطر المالية وغير المالية فى جميع تقارير الشركات، وأن التقدير فى العرض يؤدى الى عدم التناسق بين الشركات ، وبصفه عامة يجب أن يهدف الإفصاح الى تقديم معلومات تكميلية ، وينبغى أن يفهم المستثمرون من الإفصاح اى المخاطر تشكل خطرا جوهرى على الشركة، وحجم تعرض الشركة للمخاطر، وكيفية إدارة الشركة للمخاطر .

وأشار (Meijer, 2011) الى أن جودة الإفصاح عن المخاطر لا تعتمد فقط على كميه الإفصاح، ولكن أيضا على المحتوى، وثراء المعلومات المفصح عنها. وجودة الإفصاح هى دالة الكمية والكثافة والعمق والتوقعات. وكميه الإفصاح عن المخاطر هى العدد المطلق للإفصاح عن المخاطر فى التقرير السنوى، وكميه الإفصاح ليست مقياساً لجودة الإفصاح. وتشير كثافة الإفصاح عن المخاطر إلى النسبة بين عدد الجمل التى تشمل الإفصاح عن المخاطر والعدد الإجمالى للمعلومات الإجماليه. ويتعلق عمق المعلومات المرتبطة بالمخاطر بمحتوى المعلومات، ويشير إلى الأثر الإقتصادى المتوقع على أداء الشركة فى المستقبل. وأخيراً، يشير موجز التوقعات إلى نهج الإدارة لمواجهه المخاطر المحددة والإفصاح عن هذا النهج. كما اوضح أن الجودة هى داله عناصر الجودة وتتمثل عناصر الجودة فى الأهمية والقابلية للفهم والملاءمة والموثوقيه والقابلية للمقارنة، كما انه من الصعب جداً قياس جودة الإفصاح عن المخاطر، بالإضافة الى وجود علاقة إيجابيه بين كميه وجودة المعلومات المتعلقة بالمخاطر. والمشكلة الرئيسية لقياس جوده الإفصاح عن المخاطر هى كيفيه تفعيل وقياس عناصر الجوده ، ولا بد من إيجاد توازن بين الخصائص النوعية المختلفة. والهدف من ذلك هو إيجاد توازن مناسب بين الخصائص المختلفة من أجل تحقيق هدف التقرير السنوى ، وينبغى أن تكون هذه المعلومات ذات جوده عاليه، لان المعلومات ذات الجودة العالية سيكون لها تاثير إيجابى على القرارات الإستثمارية لمقدمى راس المال وأصحاب المصلحة الآخرين .

وفى هذا الصدد أوضحت لجنة (COSO,2018) أن المعلومات المتعلقة بالمخاطر تستخدم كمدخل للعديد من القرارات الإستراتيجية أو التشغيلية أو الإستثمارية أو الشرائية التى يتخذها أصحاب المصلحة الداخليون والخارجيون. وينبغى للمنظمات أن تستفيد من قنوات الإتصال القائمة من أجل تقديم معلومات عن مخاطر ESG فى الوقت المناسب وذات جودة عاليه إلى أصحاب المصالح المستهدفين.

وأشارت اللجنة (COSO) الى نوعين من التقارير فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر غير المالية وهما:

أ- التقارير الداخلية: حيث يتمثل الهدف الرئيسى للتقارير الداخلية فى توفير معلومات مفيدة للقرارات بشان أداء الشركة ونهج إدارتها للمخاطر لتحسين القرارات المتعلقة بوضع الإستراتيجيات والعمليات اليومية.

ب- التقارير الخارجية: والتى تتطلب من الشركات الإفصاح عن عمليه إدارة المخاطر والإفصاح عن المخاطر الرئيسية لأصحاب المصلحة. فزيادة الطلب على معلومات ESG من المستثمرين تدفع الشركات إلى الإفصاح طوعاً عن هذه المعلومات.

كما أوضحت لجنة COSO أنه بالنسبة للمخاطر المتصلة بالأخطار التى تم تحديدها وترتيب أولوياتها قد تكون المعلومات المتعلقة بتلك المخاطر ذات صله بمجموعه من الجهات المعنية الداخلية ، بما فى ذلك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفون، فضلا عن أصحاب المصلحة الخارجيين، مثل المساهمين والمنظمين والعملاء والمجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية. وبالنسبة لكل مجموعه من أصحاب المصلحة قد تنظر الشركة فيما يلى:

- ما هى المعلومات المتعلقة بمخاطر ESG المطلوبة لإتخاذ القرار؟
- ما هى مؤشرات ومقاييس ESG المناسبة لتقديم معلومات مفيدة للقرار؟
- ما هى المعلومات المطلوبة فى كثير من الأحيان؟
- الوسيلة التى يجب إستخدامها لتوصيل المعلومات؟
- ما هى مسارات التصعيد المناسبة لخطر معين؟
- ما هى الضوابط أو العمليات القائمة لضمان جودة البيانات ؟
- ما هى الطريقة الأكثر فعاليه للإفصاح عن المخاطر؟

**ويهدف الإطار المقترح** إلى تعزيز جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية فى التقارير السنوية ، وذلك فى ظل الحاجة الى اطر إفصاح أفضل تحقق الإتساق والقابلية للمقارنة ، يمكن من خلالها توفير معلومات تساعد المستثمرين على قياس الاثار المالية للمخاطر غير المالية.

**ويتضمن الإطار المقترح** ثلاث محاور رئيسية تشمل مايلى :

**المحور الأول : الطرق الممكنة لتحقيق جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية بالتقارير السنوية للشركات.**

يمكن إقتراح بعض الطرق الممكنة لتحقيق جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية وهى(*):

١- وضع سياسات متسقة ورسميه فى جميع أنحاء الشركة للمساعدة فى ضمان موثوقية جمع بيانات المخاطر غير المالية والتحقق منها وتحليلها والتقرير عنها.

٢- تركيز تقارير الشركات على أهم المخاطر غير المالية التى تواجهها، وتخفيض كمية اللغة العامة التى تستخدم عند وصف هذه المخاطر، والتمييز بين نوعية المخاطر غير المالية المفصح عنها فى تقارير منفصلة للمخاطر، يساعد المستثمرين على فهم أراء الإدارة وكيفية إدارة هذه المخاطر، وفهم الاثار المالية .

٣- هناك إعتبار اخر يتعلق بكيفية التقريرعن تعرض الشركة للمخاطر الجوهرية، اى النظر فى المعلومات المتعلقة بكل خطر من المخاطر لتقييم المخاطر المعنية ، ويمكن أن تفصح الشركة فى هذا الصدد عن أسباب واثار المخاطر غير المالية على الشركة،

---

(*) تم الإعتماد فى تحديد الطرق الممكنة لتحقيق جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية على إرشادات كلا من :
- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO ) , 2018.
- Integrated Reporting committee of South Africa ( IRCSA ), 2015.
- Trade and Development Board ( TD ) , 2017.

مدى سيطرة الإدارة على تلك المخاطر وكيفية تخفيفها، وكيف أن هذا الخطر يتغير بمرور الوقت.

٤- توجد مسائل اخرى ذات صلة وهى تحديد ما إذا كان ينبغى أن تكون الإفصاحات كمية أونوعية أوتختلف حسب نوع المخاطر، وما إذا كان ينبغى أن تشمل تقييماً صريحاً من جانب الشركة للمخاطر أوتزويد المستثمرين بمعلومات كافية لتقيمها، وكذلك مستوى التجميع وطريقة العرض التى ينبغى إستخدامها اى فى شكل سردى أوجدولى أو مجموعة مقاييس، ومن المرجح أن تكون المقاييس الموجزة والمخاطر المصنفة هى الاكثر فائدة، وقد تشمل المقاييس القيمة المعرضة للخطر أو الخسائر المتوقعة إذا أصبح الخطر جوهرى، مما يزود المستثمرين برقم واحد للاثر المالى المحتمل.

٥- فيما يتعلق بطبيعة ومحتوى الإفصاح عن المخاطر غير المالية، يجب الاخذ فى الإعتبار الإطار الزمنى للإفصاح (هل يتضمن الإفصاح عن المخاطر غير المالية معلومات تتعلق بالمستقبل، الماضى، الحاضر، أو غير محدد الوقت)، ونوع الاخبار (سيئة، جيدة، ومحايدة)، بما فى ذلك المعلومات المقارنة للفترات السابقة والأهداف للفترات المقبلة.

٦- توجد امور يجب اخذها فى الإعتبار وهى هل تم التعاقد مع الأطراف المعنية بالمراجعة للنظر فى جودة المعلومات الرئيسية المتعلقة بالمخاطر، وعمليات الدعم ونظام الرقابة الداخلية ؟

٧- إذا كانت مقاييس المخاطر المفصح عنها تستخدم أيضا لأغراض إدارة المخاطر الداخلية، فقد يكون من المفيد للمستثمرين فهم العلاقة بين مقاييس المخاطر المختلفة واليات الحوافز الداخلية ، أى مدى تاثر الأجور الإداريه بالتغيرات فى قياس المخاطر، وتمكن المعلومات المتعلقة بالتنبؤ بالمخاطر المستقبلية المستثمرين من تقييم مدى مقدره الشركات على تقديرالتعرض للمخاطر وإدارتها.

٨- وأخيرا، هناك اعتبار آخر يتعلق بما إذا كان ينبغى مراعاه التحيزات السلوكية للمستثمرين عند إستنباط اليات مناسبه للإفصاح عن المخاطر. وتشير البحوث إلى أن المستثمرين لا يولون الا إهتماماً محدوداً للإفصاح المعقد، كما أنهم يخفضون قيمة المعلومات الإحصائية فى صنع القرار.

**المحور الثانى: معايير تقييم جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية بالتقارير السنوية**

من أجل تقييم جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية، يمكن إستخدام أربعه معايير تستند إلى أطر مفاهيمية تقترحها هيئات المحاسبة المهنية لأنها تعكس توافقاً فى الآراء بشان ما يشكل إفصاح جيداً. وتصنف المعاييرالأربعه وبنود الإفصاح عن كل معيار علي النحو المبين في الجدول (١) كما يلى:( Hassan,2014 )، ( عبد العظيم ،٢٠١٧)، ( الرشيدى ،٢٠١٢)

جدول (١)

معايير تقييم جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية ومفهوم وبنود الافصاح لكل معيار

| المعيار | مفهوم المعيار | بنود الإفصاح |
|---|---|---|
| الملائمة | يمكن إعتبار المعلومات المقدمة فى التقارير المالية ملائمة عندما تؤثر فى القرارات التى يتخذها مستخدمو التقرير السنوى. ويمكن أن تساعد المعلومات المستخدمين عن طريق تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وعن طريق مطابقة أو تعديل التقييمات السابقة التى قاموا بها. والملائمة لها علاقة بالاهمية النسبية وتعتبر المعلومات (مادية ذات أهمية نسبية) إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات التى يمكن أن يتخذها المستخدمون إعتماداً على التقارير السنوية، وثمة عنصر اخر له علاقة بالملائمة وهو التوقيت المناسب فينبغى تقديم المعلومات فى التقرير السنوى خلال الفترة الزمنية التى تكون فيها مفيدة لإتخاذ القرارات | تتضمن بنود الافصاح فى ضوء هذا المعيار الإفصاح عن:-<br>١- إداره المخاطر.<br>٢- إحتمالات حدوث المخاطر.<br>٣- تأثير المخاطر (الإيجابيه أو السلبية ، الكمية أو النوعية على حد سواء الحالية والمتوقعة).<br>٤-عوامل الخطر الهامه وتركز المخاطر.<br>٥- تاثير التنمية فى الأنشطه الحالية للشركة على الفرص والتهديدات التى تمتلكها الشركة . |
| القابلية للفهم | تعنى القابلية للفهم إعداد المعلومات التى ترد فى التقارير السنوية بطريقة مفهومة بالنسبة للمستخدمين، وينبغى أن يكون لدى المستخدمين معرفه معقولة بأنشطه الشركة التجارية والإقتصادية وفى مجال المحاسبة، ولديهم الرغبة فى بذل الجهد الكافى لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة فى التقارير السنوية. | ١-الإفصاح عن تعريف محدد لكل نوع من أنواع المخاطر.<br>٢- تعريف إداره المخاطر.<br>٣-الإفصاح عن كل نوع من أنواع المخاطر بشكل منفصل.<br>٤- إستخدام الجداول والرسوم البيانية والرسوم التوضيحية إلى جانب المعلومات السردية الوصفية.<br>٥- تعريف نماذج القياس المستخدمة.<br>٦- عرض المعلومات المتعلقة بالمخاطر فى سياق إستراتيجية الشركة ، ونموذج الأعمال ، والأداء السابق.<br>٧- عرض المعلومات المتعلقة بالمخاطر فى سياق خطط الشركة وتوقعاتها للمستقبل. |
| القابلية للمقارنة | توجد قابليه للمقارنة عندما يتمكن المستخدمون من مقارنه القوائم المالية لشركه ما مع السنوات الأخرى. وهذا يتيح لهم الفرصة لمراقبه الإتجاهات فى الوضع المالى وأداء الشركة. و ينبغى للمستخدمين أيضاً أن يكونوا قادرين على مقارنه القوائم المالية لمختلف الشركات لتقييم الوضع المالى والأداء. | ١- الإتساق فى قواعد عرض المعلومات المتعلقة بالمخاطر من فتره إلى فتره.<br>٢-عرض معلومات قابله للمقارنة عن المخاطر لعائدات السنه فى السنه المشمولة بالتقرير.<br>٣-الإتساق فى قواعد القياس الخاصة بالمخاطر من فتره إلى فتره.<br>٤- الإفصاح عن اى تغييرات فى قواعد الإفصاح أو القياس وأسبابه واثره.<br>٥-الإفصاح عن اى تغييرات فى المخاطر مقارنه بالفترة السابقة على الفترة المشمولة بالتقرير.<br>٦- الإفصاح عن اى تغييرات فى معالجه المخاطر مقارنه بالفترة السابقة.<br>٧- الإفصاح عن اى تغييرات فى إستراتيجيات إداره المخاطر مقارنه بالعام السابق. |
| القابلية للتحقق | قابلية التحقق أى القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبى إذا تم إستخدام نفس الطرق والأساليب التى أستخدمت فى قياس المعلومة. | تتضمن بنود الافصاح فى ضوء المعيارالإفصاح عن:<br>١- المعلومات الكمية عن المخاطر.<br>٢- المعلومات حول نماذج القياس المستخدمة.<br>٣-الإفتراضات الأساسيه التى تستند اليها نماذج القياس المستخدمة.<br>٤- حدود نماذج القياس المستخدمة. |

## المحور الثالث: مؤشر مقترح لقياس درجة ( نسبة ) الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية بالتقارير السنوية للشركات:

يشمل المؤشر المقترح على الخطوات التالية :

أولا : تصميم قائمه توضح عناصر المؤشر ، تتضمن فئات المخاطر غير المالية التى بناء عليها يتم التعرف على ماذا كانت الشركة تقوم بالإفصاح عن فئات المخاطر غير المالية التى تشملها القائمة من عدمه . وقد إعتمدت الباحثة فى وضع القائمة المقترحة للإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية على المخاطر غير المالية المحددة فى تصنيفات" المخاطر العشرة الأعلى"،وفقاً لتصنيف AON (2017, AON) .وتضمنت

القائمة المقترحة وفقا لتصنيف AONعشر مخاطر تمثل المخاطر الأكثر تهديداً للشركات وهى كالتالى:

جدول رقم ( ٢ )

قائمة فئات المخاطر غير المالية الأهم وفقاً لتصنيف (AON 2017,)

| |
|---|
| ١-تلف السمعة / العلامة التجارية |
| ٢- التباطؤ الإقتصادى / الإنتعاش البطيء |
| ٣- زيادة المنافسة |
| ٤-التغييرات التنظيمية / التشريعية |
| ٥-الجريمة الالكترونية / الفيروسات |
| ٦- عدم الإبتكار/ تلبيه إحتياجات العملاء |
| ٧- عدم جذب أو الإحتفاظ بأفضل المواهب والمهارات |
| ٨-إنقطاع / توقف الأعمال |
| ٩- المخاطر / الشكوك السياسية |
| ١٠- مسؤوليه الطرف الثالث |

ولأغراض هذه الدراسة فإنه بالإضافة الى المخاطر العشر التى تمثل المخاطر الاكثر تهديداً للشركات وفقاً لتصنيف AON، أضافت الباحثة ثلاث أنواع أخرى من المخاطر من واقع دراسة وتحليل التقارير المالية للقطاعات الصناعية التى تضمنت تقاريرها المالية معلومات عن المخاطر غير المالية، وتختلف تصنيفات المخاطر الإضافية وفقاً لفئات التعرض للمخاطر حسب نوع القطاع، وتمثلت المخاطر الإضافية المقترحة فى:

١- مخاطر أسعار السلع الأساسية.

٢- فشل المشروع كلياً.

٣- ضعف كفاءة التشغيل/ التقادم التكنولوجى.

ومن ثم تضمنت القائمة المقترحة للتطبيق على القطاعات الصناعية تصنيف جديد شامل لفئات المخاطر غير المالية يعكس الإفصاح المطلوب عن فئات المخاطر غير المالية وفقاً لتصنيف AON، ووفقاً لتصنيف الدراسة الحالية للمخاطر غير المالية التى تضمنتها التقارير السنوية لشركات العينة.(ملحق ٢)

**ثانيا:** يتم فحص التقارير السنوية لكل شركة وإستخراج معلومات المخاطر غير المالية المفصح عنها وتصنيفها وفقاً لفئات المخاطر غير المالية، ومقابلة هذه المعلومات بالمعلومات الموجودة فى قائمة المخاطر غير المالية المحددة ، ويتم تقسيم مدى إفصاح الشركات عن التعرض للمخاطر غير المالية الى عناصر، ويعبر عن وجود عنصر الإفصاح بالرقم (١)، وعن عدم وجوده بالرقم (صفر) .

**ثالثا :** يتم إجراء التحليل الإحصائى للحصول على نسبة الإفصاح عن عناصر المخاطر غير المالية وذلك بقسمة عدد عناصر المخاطر غير المالية التى قامت كل شركة بالافصاح عنها على عدد العناصر فى القائمة المحددة لفئات للمخاطر غير المالية ، ويتم ترتيب الشركات تنازليا حسب نسبة الافصاح الخاصة بها ، ثم يتم تحديد نسبة الإفصاح لكل فئة من فئات المخاطر غير المالية المحددة على مستوى الشركات ككل .

## القسم الخامس

## الدراسة التطبيقية

تشمل الدراسة التطبيقية للبحث على مرحلتين : **المرحلة الاولى** الدراسة الميدانية للبحث من خلال إعداد قائمة إستقصاء ، **والمرحلة الثانية** تطبيق المؤشر المقترح لقياس درجة ( نسبه) الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية بالتقارير السنوية للشركات الصناعية ، ويمكن توضيح ذلك من خلال :

**المرحلة الأولى : الدراسة الميدانية**

**أولاً: الهدف من الدراسة**

تهدف هذه الدراسة الى الحصول على دليل ميدانى عن مدى أهمية تضمين معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير السنوية، وكذلك مشكلات الإفصاح عن هذه المخاطر، وأخيراً مدى صلاحية تطبيق الإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر غير المالية وذلك فيما يتضمنه الإطار المقترح من طرق يمكن من خلالها تحقيق جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية، ومعايير يمكن من خلالها تقييم جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية وذلك حتى يتسنى تعظيم جودة ومنفعة التقارير المالية فى إتخاذ القرارات الإستثمارية.

**ثانياً: تصميم ومحتوى الدراسة**

- في ضوء أهداف البحث السابق الإشارة إليها، فقد صممت الباحثة قائمة إستقصاء أولية ، حيث تم إختبارها من خلال توزيعها على بعض **معدى التقارير المالية، وأعضاء هيئة التدريس، والمحللين الماليين**، وأدى ذلك إلى التوصل إلى إعادة صياغة بعض عناصر قائمة الإستقصاء.
- تم تقسيم قائمة الإستقصاء إلى جزئين، **الأول**: بيانات عامة: ويضم الأسئلة التى تحدد بعض الخصائص الديموغرافية للمستقصى منهم للتأكد من إهتمامهم، ومعرفتهم بموضوع البحث، **الثانى**: يضم أربعة أسئلة تحقق أهداف البحث، وإختبارفروض الدراسة.

**ثالثاً:أساليب جمع البيانات**

إعتمدت الباحثة فى الدراسة الميدانية على أسلوب قائمة الإستقصاء، حيث قامت الباحثة بإعداد هذه القائمة فى شكل أسئلة تم صياغتها فى ضوء فروض وأهداف الدراسة، وقد تم توزيع القائمة على عينة من **معدى التقارير المالية، وأعضاء هيئة التدريس، والمحللين الماليين**، وقد تم عمل مقابلات شخصية مع بعض مفردات العينة وذلك للتحقق من مدى ملاءمة أسئلة الإستقصاء من ناحية، وفهم المستقصين لمعنى ومضمون الأسئلة من ناحية أخرى، وبناءً على ذلك صُممت قائمة الإستقصاء على أساس مقياس ليكرت الخماسى، ويتم قياس متغيرات الدراسة فى مقياس Likert، وذلك من خلال تحويل الإجابات الوصفية إلى قيم كمية يمكن إخضاعها للتحليل الإحصائى، وقد تم قياس إجابات عينة الدراسة بإستخدام المقياس السابق بحيث تُشير الدرجة (٥) الى موافق تماماً، والدرجة (٤) الى موافق، والدرجة (٣) الى محايد، والدرجة (٢) الى غير موافق، والدرجة (١) الى غير موافق تماماً.

| الإجابة الوصفية | موافق تماماً | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق تماماً |
|---|---|---|---|---|---|
| الترجيح الرقمي | (٥) | (٤) | (٣) | (٢) | (١) |

رابعاً:مجتمع وعينة الدراسة

تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة كالأتى:

- **معدى التقارير المالية**: وقد تم إختيار عينة حكمية تتكون من (٤٥) مفردة.
- **أعضاء هيئة التدريس**: بإعتبارهم الطرف المتابع للتطورات، والإتجاهات المعاصرة فى الممارسات المحاسبية، وقد تم اختيار عينة حكمية تتكون من (٤٠) مفردة.
- **المحللين الماليين**: باعتبارهم أحد أهم الأطراف الرئيسية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد تم إختيار عينة حكمية تتكون من (٤٠) مفردة.

وقامت الباحثة بتوزيع (١٢٥) قائمة إستقصاء من خلال المقابلة الشخصية لبعض مفردات العينة، والبريد الإلكترونى، والجدول التالى يوضح توزيع قوائم الإستقصاء على العينة، والقوائم المستردة، والمستخدمة فى التحليل.

**جدول رقم (٣)**

**يوضح عدد قوائم الإستقصاء الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل**

| عينة الدراسة | عدد القوائم الموزعة | عدد القوائم المستردة | عدد القوائم الصالحة | نسبة الإستجابة للقوائم الصالحة للتحليل |
|---|---|---|---|---|
| معدى التقارير المالية | ٤٥ | ٣٨ | ٣٦ | %٨٠.٠٠ |
| أعضاء هيئة التدريس | ٤٠ | ٣٠ | ٣٠ | %٧٥,٠٠ |
| المحللين الماليين | ٤٠ | ٢٩ | ٢٦ | %٦٥.٠٠ |
| الإجمالى | ١٢٥ | ٩٧ | ٩٢ | %٧٣.٦ |

وفي ضوء الجدول السابق يتضح للباحثة أن معدل القوائم الصالحة للتحليل الإحصائى لكل فئة من فئات الدراسة يعد معدل مناسب، وهو ما يمكن الإعتماد عليه فى إختبار فروض البحث.

خامساً:الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات

بعد أن قامت الباحثة بإجراء عمليات الترميز اللازمة لكافة متغيرات الدراسة، تم إدخال وتشغيل البيانات على الحاسب الآلى بإستخدام برنامج ( SPSSVer.22)،وذلك لإجراء التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة الميدانية، وقد اشتمل التحليل الإحصائى على الأساليب التالية:

- **معامل الإعتمادية** Reliability: لتحديد مدى إمكانية الإعتماد على نتائج تحليل بيانات قائمة الإستقصاء بمعنى مدى تجانس الإجابات بين المستقصى منهم، ومدى إمكانية تعميم نتائجها على المجتمع، وذلك من خلال إختبارات معامل الثبات، وقد تم الإعتماد على معامل ارتباط الفا كرونباخ.
- **التحليل الاحصائي الوصفي** : ويشمل الوسط الحسابى Mean لمعرفة مدى إرتفاع أو إنخفاض إجابات مفردات الدراسة عن المحاور الرئيسية للدراسة، الإنحراف المعيارى Std.Deviation لمعرفة تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة عن المتوسط العام للإجابات.
- **إختبارT لعينة واحدة** One-SampleTestلإختبار مستوى الدلالة الإحصائية لمتغيرات الدراسة.
- **اختبار كروسكال ويلز**Kruskal-Wallis: هو اختبار لامعلمى بديل لتحليل التباين ويستخدم لتحديد الفروق بين إجابات مفردات العينة من البنود المختلفة.

سادساً:إختبار الثبات والصدق الذاتى لمتغيرات البحث

قامت الباحثة بحساب معامل ألفاكرونباخ Cronbach Alpha، بإعتباره أكثر أساليب تحليل الإعتمادية (Reliability) دلالة فى تقييم درجة التناسق الداخلى بين بنود المقياس الخاضع للإختبار، ويستخدم لبحث مدى إمكانية الإعتماد على نتائج الدراسة الميدانية فى تعميم النتائج، وتتراوح قيمة معامل Alpha بين (صفر) و (واحد). وكلما إقتربت من الواحد دلت على وجود ثبات مرتفع، وكلما اقتربت من الصفر دلت على عدم وجود ثبات، ويوضح الجدول التالى معاملات الثبات لمقاييس الدراسة.

جدول رقم (٤)

يوضح معاملي الثبات والصدق لأسئلة قائمة الاستقصاء

| السؤال | البيـــان | عدد الفقرات | معامل الثبات (Alpha) | معامل الصدق Validity* |
|---|---|---|---|---|
| الأول | أهمية الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية | ٧ | .٦٧١ | .٨١٩ |
| الثاني | المشكلات التي تتعلق بالإفصاح عن المخاطر غير المالية | ١٠ | .٧٦٥ | .٨٧٥ |
| الثالث | الطرق التى يمكن من خلالها تحقيق جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية | ١٣ | .٧٦٣ | .٨٧٣ |
| الرابع | معايير تقييم جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية | ٤ | .٦٨٤ | .٨٢٧ |

*تم حساب معامل الصدق الذاتي عن طريق الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

وباستعراض الجدول السابق يتضح أن قيم معاملى الثبات والصدق مقبولة لجميع الأسئلة ، حيث تضمنت قائمة الإستقصاء أربعة أسئلة تأخذ شكل ليكرت الخماسى Likert Scale وكل سؤال يتضمن مجموعة من العناصر، وتراوحت قيمة معامل الثبات بين (٠.٦٧١) للسؤال الأول "أهمية الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية "، و(٠.٧٦٥) للسؤال الثانى "المشكلات التى تتعلق بالإفصاح عن المخاطر غير المالية"، وتتراوح قيم معامل الصدق بين (٠.٨١٩) للسؤال الأول "أهمية الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية "، و(٠.٨٧٥) للسؤال الثانى"المشكلات التى تتعلق بالإفصاح عن المخاطر غير المالية (معامل الصدق يساوى الجذر التربيعى لمعامل الثبات). **وبالتالى يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الإعتماد عليها فى تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.**

**سابعاً:نتائج التحليل الإحصائى لإختبارات الفروض**

سوف تقوم الباحثة بعرض نتائج التحليل الإحصائى, وإختبارات مدى صحة الفروض التى يقوم عليها البحث, وذلك من خلال العرض التالى:

**١- نتائج إختبارات الفرض الأول:**

ينص الفرض الأول على **"لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أهمية الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية ".** وقد تم إختبار هذا الفرض من خلال:

- **التحليل الوصفى لأهمية الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية :**

إستهدف السؤال الأول إستطلاع آراء فئات عينة الدراسة حول **أهمية الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية**, ويمكن للباحثة توضيح الأهمية النسبية وفقاً لآراء فئات عينة البحث, من خلال إجراء الإحصاء الوصفى لعبارات الفرض الأول, ويوضح الجدول التالى الوسط الحسابى والإنحراف المعيارى لعبارات السؤال الأول

المتمثل فى أهمية الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية , ويمكن توضيح المقاييس الإحصائية للسؤال الأول من خلال الجدول رقم (٥):

**جدول رقم (٥)**

**الاحصاء الوصفي لآراء فئات عينة الدراسة حول أهمية الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية**

| العناصر | الوسط الحسابي للفئات الدراسة | | | الوسط الحسابي الاجمالى | الانحراف المعيارى الاجمالى | T. test | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | معدى التقارير المالية | عضو هيئة التدريس | المحللين الماليين | | | القيمة | الدلالة |
| تعظيم كفاءة سوق راس المال بمساعدة المستثمرين على تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، ومدى إستدامة عملياتها. | ٤.٢٧٧٨ | ٤.٣٠٠٠ | ٤.٤٢٣١ | ٤.٣٣٦١ | .٦١٣٢٠ | ٦٧.٧٦٧ | .٠٠٠ |
| تحسين المرونة المالية للشركة حيث يقلل طلب المستثمرين لمعلومات إضافية من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكاليف الوكالة. | ٤.١٩٤٤ | ٤.١٦٦٧ | ٤.٢٦٩٢ | ٤.٢٠٦٥ | .٥٨٤٣٨ | ٦٩.٠٤٤ | .٠٠٠ |
| يساعد الشركات على الحفاظ على الإستقرار المالى والسمعة المالية على المدى الطويل من خلال تجنب أثر التقليل من المخاطر والمبالغة فى تقدير قيمة الشركة. | ٤.٢٢٢٢ | ٤.١٣٣٣ | ٤.١٩٢٣ | ٤.١٨٤٨ | .٦٦١٨٢ | ٦٠.٦٤٩ | .٠٠٠ |
| تمكين المستثمرين من تقييم مخاطر الشركة فى ظل وجود معلومات عالية الجودة عن المخاطر ودمج هذه المعلومات فى صنع القرار. | ٤.٤٧٢٢ | ٤.٥٠٠٠ | ٤.٣٨٤٦ | ٤.٤٥٦٥ | .٥٦٢٨٢ | ٧٥.٩٤٨ | .٠٠٠ |
| تحسين ممارسات إستراتيجيات إدارة المخاطر. | ٤.٣٣٣٣ | ٤.٤١٣٣ | ٤.٣٠٧٧ | ٤.٣٢٤٧ | .٦١٣٢٠ | ٦٧.٦٦٨ | .٠٠٠ |
| تساعد المستثمرين على قياس مسار العمل الذى تقوم به الإدارة للتعامل مع المخاطر والطوارئ التى تواجهها الشركة. | ٤.٠٠٠٠ | ٤.٠١٠٠ | ٤.١٩٢٣ | ٤.٠٥٤٣ | .٥٤١٩٦ | ٧١.٧٥٥ | .٠٠٠ |
| اثاره الإيجابية من خلال الثقة التى يتمتع بها أصحاب المصلحة فى إدارة الشركة. | ٤.٣٨٨٩ | ٤.٣٠٠٠ | ٤.٢٦٩٢ | ٤.٣٢٦١ | .٥٥٦٨٥ | ٧٤.٥١٦ | .٠٠٠ |
| المتوسط العام | | | | ٤.٢٦٨٦ | ٠.٣٤٢٠ | | |

يتضح من الجدول السابق لنتائج قياس رأى عينة البحث بشأن أهمية الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية , والتى أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥), مما يدل على أنها قد بلغت حيز القبول من وجهة نظر العينة , حيث جاءت قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية, مما يعنى أنها أعلى من القيمة المتوسطة (٣), فبلغ متوسط الاستجابات (٤.٢٧) بإنحراف معياري (.٣٤٣), كما يلاحظ أن الإنحراف المعيارى لكل العبارات أقل من الواحد , وذلك يدل على إنخفاض التشتت فى استجابات عينة الدراسة لهذه العبارات, وبالتالى وجود إتساق وتقارب في إجابات مفردات العينة, وهذا يدل على إدراكهم لأهمية الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية .

ولإختبار معنوية الفروق بين المتوسطات المعيارية لإستجابات أفراد عينة الدراسة تم إستخدام إختبار كروسكال ويلز (أحد الاختبارات اللامعلمية لاختبار الفرق بين اكثر من متوسطين) وهو اختبار بديل لتحليل التباين ANOVA, وذلك لإختبار الفروق المعنوية بين آراء فئات عينة الدراسة حول أهمية الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية ، والجدول التالى يوضح نتائج هذا الإختبار.

جدول رقم (٦)

يوضح قياس التباين فى أراء مجموعات العينة (اختبار كروسكال ويلز Kruskal-Wallis)

| العناصـــــــر | مجموعات العينة | العدد | متوسط الرتب | مستوى المعنوية p-value | |
|---|---|---|---|---|---|
| تعظيم كفاءة سوق راس المال بمساعدة المستثمرين على تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، ومدى إستدامة عملياتها. | معدي التقارير المالية | ٣٦ | ٤٤.٥٦ | .٦٥٢ | غير معنوية |
| | أعضاء هيئة التدريس | ٣٠ | ٤٥.٧٥ | | |
| | المحللين الماليين | ٢٦ | ٥٠.٠٦ | | |
| | الإجمالي | ٩٢ | | | |
| تحسين المرونة المالية للشركة حيث يقلل طلب المستثمرين لمعلومات إضافية من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكاليف الوكالة. | معدي التقارير المالية | ٣٦ | ٤٥.٩٦ | .٧٨٨ | غير معنوية |
| | أعضاء هيئة التدريس | ٣٠ | ٤٤.٩٥ | | |
| | المحللين الماليين | ٢٦ | ٤٩.٠٤ | | |
| | الإجمالي | ٩٢ | | | |
| يساعد الشركات على الحفاظ على الإستقرار المالى والسمعة المالية على المدى الطويل من خلال تجنب أثر التقليل من المخاطر والمبالغة فى تقدير قيمة الشركة. | معدي التقارير المالية | ٣٦ | ٤٧.٥٦ | .٨٠٥ | غير معنوية |
| | أعضاء هيئة التدريس | ٣٠ | ٤٤.١٧ | | |
| | المحللين الماليين | ٢٦ | ٤٧.٧٣ | | |
| | الإجمالي | ٩٢ | | | |
| تمكين المستثمرين من تقييم مخاطر الشركة فى ظل وجود معلومات عالية الجودة عن المخاطر ودمج هذه المعلومات فى صنع القرار. | معدي التقارير المالية | ٣٦ | ٤٧.١٠ | .٧١٣ | غير معنوية |
| | أعضاء هيئة التدريس | ٣٠ | ٤٨.٤٥ | | |
| | المحللين الماليين | ٢٦ | ٤٣.٤٢ | | |
| | الإجمالي | ٩٢ | | | |
| تحسين ممارسات إستراتيجيات إدارة المخاطر. | معدي التقارير المالية | ٣٦ | ٤٦.٩٢ | .٩٤٣ | غير معنوية |
| | أعضاء هيئة التدريس | ٣٠ | ٤٧.١٧ | | |
| | المحللين الماليين | ٢٦ | ٤٥.١٥ | | |
| | الإجمالي | ٩٢ | | | |
| تساعد المستثمرين على قياس مسار العمل الذى تقوم به الإدارة للتعامل مع المخاطر والطوارئ التى تواجهها الشركة. | معدي التقارير المالية | ٣٦ | ٤٤.٢٨ | .٢٩١ | غير معنوية |
| | أعضاء هيئة التدريس | ٣٠ | ٤٤.٣٣ | | |
| | المحللين الماليين | ٢٦ | ٥٢.٠٨ | | |
| | الإجمالي | ٩٢ | | | |
| اثاره الإيجابية من خلال الثقة التى يتمتع بها أصحاب المصلحة فى إدارة الشركة. | معدي التقارير المالية | ٣٦ | ٤٩.٠٣ | .٦٩٧ | غير معنوية |
| | أعضاء هيئة التدريس | ٣٠ | ٤٥.٢٠ | | |
| | المحللين الماليين | ٢٦ | ٤٤.٥٠ | | |
| | الإجمالي | ٩٢ | | | |

**يتضح من نتائج جدول رقم (٦)** أنه لا يوجد إختلاف معنوى بين أراء عينة الدراسة حول أهمية الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية عند مستوى معنوية ٥%، حيث إن قيم P–Value اكبر من مستوى المعنوية ٥%، مما يدل على وجود إتفاق بين متوسط أراء فئات الدراسة حول تلك العناصر حسب الوظيفة.

ومن خلال إستعراض نتائج التحليل السابق تبين للباحثة عدم وجود تباين فى آراء أفراد العينة, حيث أن قيم (P– Value)أكبر من مستوى المعنوية ٥%, مما يدل على عدم وجود إختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسط آراء عينة البحث حول أهمية الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية , وفى ضوء نتائج التحليلات السابقة يتضح صحة الفرض الأول"**لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أهمية الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية** ".

٢- نتائج إختبارات الفرض الثانى:

ينص الفرض الثانى على "لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول تعدد مشكلات الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية ".وقد تم إختبار هذا الفرض من خلال:

- **التحليل الوصفى لمشكلات الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية :**

إستهدف السؤال الثانى إستطلاع آراء فئات عينة الدراسة حول **مشكلات الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية** , ويمكن للباحثة توضيح الأهمية النسبية وفقاً لآراء فئات عينة البحث, من خلال إجراء الإحصاء الوصفى لعبارات الفرض الثانى, ويوضح الجدول التالى الوسط الحسابى والإنحراف المعيارى لعبارات السؤال الثانى المتمثل فى مشكلات الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية , ويمكن توضيح المقاييس الإحصائية للسؤال الثانى من خلال الجدول رقم (٧):

**جدول رقم (٧)**
**الاحصاء الوصفي لآراء فئات عينة الدراسة حول مشكلات الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية**

| العناصر | الوسط الحسابى لفئات الدراسة | | | الوسط الحسابى الاجمالى | الإنحراف المعيارى الاجمالى | T. test | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | معدى التقارير المالية | عضو هيئة التدريس | المحللين الماليين | | | القيمة | الدلالة |
| مشكلة فجوة المعلومات والتى تشير الى أن المعلومات حول المخاطر غير المالية التى يتم الإفصاح عنها غير كافية. | ٤.٣٦١١ | ٤.٢٣٣٣ | ٤.٣٠٧٧ | ٤.٣٠٤٣ | .٤٦٢١٥ | ٨٩.٢٣٧ | .٠٠٠ |
| الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بنشاط الشركة فى الماضى والحاضر ونادراً ما يتم الإفصاح عن المخاطر التى تهدد الشركة فى المستقبل. | ٤.٤١٦٧ | ٤.٤٦٦٧ | ٤.٣٨٤٦ | ٤.٤٢٣٩ | .٥٥٩٣١ | ٧٥.٨٦٦ | .٠٠٠ |
| الإفصاح عن المخاطر نوعياً وليس كميا | ٣.٥٨٣٣ | ٣.٥٠٠٠ | ٣.٦٥٣٨ | ٣.٥٧٦١ | .٦٨٣١٤ | ٥٠.٢١١ | .٠٠٠ |
| إختلاف الإفصاحات بين الشركات من حيث فئات المخاطر، مستوى التفاصيل، الكمية، الجودة، الموقع، مما يصعب معه إجراء دراسات مقارنة. | ٣.٧٥٠٠ | ٣.٧٣٣٣ | ٣.٩٢٣١ | ٣.٧٩٣٥ | .٦٥٥٢٩ | ٥٥.٥٢٦ | .٠٠٠ |
| يصعب قياس العديد من المخاطر بسبب الخيارات فى القياس والافاق الزمنية والتفاصيل وتعذر تحديدها كميا. | ٣.٨٣٣٣ | ٣.٧٦٦٧ | ٤.٠٠٠٠ | ٣.٨٥٨٧ | .٧٣٥٠٢ | ٥٠.٣٥٤ | .٠٠٠ |
| متطلبات الإفصاح الحالية غامضة ومحدودة مما يتيح للشركات سلطة تقديرية واقرة. | ٣.٨٠٥٦ | ٣.٧٣٣٣ | ٤.٠٣٨٥ | ٣.٨٤٧٨ | .٧٢٥٢٩ | ٥٠.٨٨٦ | .٠٠٠ |
| تعقد الإفصاحات بسبب صعوبة تحديد المخاطر الناجمة عن العوامل غير المالية كميا وصعوبة تقدير التوقيت الدقيق لهذه المخاطر وشدتها. | ٤.٠٠٠٠ | ٣.٨٦٦٧ | ٤.١١٥٤ | ٣.٩٨٩١ | .٦٥٤٥٦ | ٥٨.٤٥٥ | .٠٠٠ |
| زيادة التكلفة غير المباشرة للإفصاح عند تقديم المعلومات على مستوى من التفصيل | ٤.٢٢٢٢ | ٤.١٣٣٣ | ٤.٢٣٠٨ | ٤.١٩٥٧ | .٦٣٣١٤ | ٦٣.٥٦٢ | .٠٠٠ |
| الإفصاح عن معلومات المخاطر المستقبلية يمكن أن يحرض المستثمرين على مقاضاة الشركة، وإستغلالها من جانب المنافسين. | ٤.٣٣٣٣ | ٤.٢٦٦٧ | ٤.٢٦٩٢ | ٤.٢٢٦١ | .٤٧١٣٥ | ٨٨.٠٣٣ | .٠٠٠ |
| ميل الشركات للإفصاح الشامل بدلا من الإيجاز فى الإفصاح وذلك لتجنب الإنتقادات والدعاوى القضائية. | ٤.٣٠٥٦ | ٤.٢٦٦٧ | ٤.٣٠٧٧ | ٤.٢٩٣٥ | .٥٢٤٩٤ | ٧٨.٤٥٠ | .٠٠٠ |
| المتوسط العام | | | | ٤.٠٦٠٩ | .٣٥٠٢ | | |

يتضح من الجدول السابق لنتائج قياس رأى عينة البحث بشأن مشكلات الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية , والتى أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥), مما يدل على أنها قد بلغت حيز القبول من وجهة نظر العينة, حيث جاءت قيمة T موجبة وذات دلالة معنوية, مما يعنى أنها أعلى من القيمة المتوسطة (٣), فبلغ متوسط الاستجابات (٤.٠٦) بإنحراف معيارى (.٣٥٠), كما يلاحظ أن الإنحراف المعيارى لكل العبارات أقل من الواحد, وذلك يدل على إنخفاض

التشتت فى استجابات عينة الدراسة لهذه العبارات, وبالتالى وجود اتساق وتقارب فى اجابات مفردات العينة, وهذا يدل على إدراكهم لمشكلات الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية .

ولإختبار معنوية الفروق بين المتوسطات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة تم استخدام اختبار كروسكال ويلز (أحد الاختبارات اللامعلمية لاختبار الفرق بين اكثر من متوسطين) وهو اختبار بديل لتحليل التباين ANOVA, وذلك لإختبار الفروق المعنوية بين آراء فئات عينة الدراسة حول **تعدد مشكلات الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية** ، والجدول التالى يوضح نتائج هذا الإختبار.

**جدول رقم (٨)**

**يوضح قياس التباين في أراء مجموعات العينة (اختبار كروسكال ويلز Kruskal-Wallis)**

| العناصـــــــر | مجموعات العينة | العدد | متوسط الرتب | مستوى المعنوية p-value | |
|---|---|---|---|---|---|
| مشكلة فجوة المعلومات والتى تشير الى أن المعلومات حول المخاطر غير المالية التى يتم الإفصاح عنها غير كافية. | معدي التقارير المالية | ٣٦ | ٤٩.١١ | .٥٣٥ | غير معنوية |
| | أعضاء هيئة التدريس | ٣٠ | ٤٣.٢٣ | | |
| | المحللين الماليين | ٢٦ | ٤٦.٦٥ | | |
| | الإجمالي | ٩٢ | | | |
| الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بنشاط الشركة فى الماضى والحاضر ونادراً ما يتم الإفصاح عن المخاطر التى تهدد الشركة فى المستقبل. | معدي التقارير المالية | ٣٦ | ٤٦.٠٨ | .٨٤٥ | غير معنوية |
| | أعضاء هيئة التدريس | ٣٠ | ٤٨.٤٢ | | |
| | المحللين الماليين | ٢٦ | ٤٤.٨٧ | | |
| | الإجمالي | ٩٢ | | | |
| الإفصاح عن المخاطر نوعياً وليس كمياً | معدي التقارير المالية | ٣٦ | ٤٦.٨١ | .٧٢٩ | غير معنوية |
| | أعضاء هيئة التدريس | ٣٠ | ٤٣.٩٥ | | |
| | المحللين الماليين | ٢٦ | ٤٩.٠٢ | | |
| | الإجمالي | ٩٢ | | | |
| إختلاف الإفصاحات بين الشركات من حيث فئات المخاطر، مستوى التفاصيل، الكمية ، الجودة، الموقع، مما يصعب معه إجراء دراسات مقارنة. | معدي التقارير المالية | ٣٦ | ٤٤.٩٤ | .٥١٢ | غير معنوية |
| | أعضاء هيئة التدريس | ٣٠ | ٤٤.٣٨ | | |
| | المحللين الماليين | ٢٦ | ٥١.١٠ | | |
| | الإجمالي | ٩٢ | | | |
| يصعب قياس العديد من المخاطر بسبب الخيارات فى القياس والأفاق الزمنية والتفاصيل وتعذر تحديدها كمياً. | معدي التقارير المالية | ٣٦ | ٤٥.٦٥ | .٤٤١ | غير معنوية |
| | أعضاء هيئة التدريس | ٣٠ | ٤٣.١٨ | | |
| | المحللين الماليين | ٢٦ | ٥١.٥٠ | | |
| | الإجمالي | ٩٢ | | | |
| متطلبات الإفصاح الحالية غامضة ومحدودة مما يتيح للشركات سلطة تقديرية وافرة. | معدي التقارير المالية | ٣٦ | ٤٥.١٤ | .٢٥٥ | غير معنوية |
| | أعضاء هيئة التدريس | ٣٠ | ٤٢.٤٧ | | |
| | المحللين الماليين | ٢٦ | ٥٣.٠٤ | | |
| | الإجمالي | ٩٢ | | | |
| تعقد الإفصاحات بسبب صعوبة تحديد المخاطر الناجمة عن العوامل غير المالية كمياً وصعوبة تقدير التوقيت الدقيق لهذه المخاطر وشدتها. | معدي التقارير المالية | ٣٦ | ٤٦.٨٩ | .٣٦٤ | غير معنوية |
| | أعضاء هيئة التدريس | ٣٠ | ٤٢.٠٧ | | |
| | المحللين الماليين | ٢٦ | ٥١.٠٨ | | |
| | الإجمالي | ٩٢ | | | |
| زيادة التكلفة غير المباشرة للإفصاح عند تقديم المعلومات على مستوى من التفصيل | معدي التقارير المالية | ٣٦ | ٤٧.٥٠ | .٧٩٤ | غير معنوية |
| | أعضاء هيئة التدريس | ٣٠ | ٤٤.١٠ | | |
| | المحللين الماليين | ٢٦ | ٤٧.٨٨ | | |
| | الإجمالي | ٩٢ | | | |
| الإفصاح عن معلومات المخاطر المستقبلية يمكن أن يحرض المستثمرين على مقاضاة الشركة ، وإستغلالها من جانب المنافسين. | معدي التقارير المالية | ٣٦ | ٤٦.٨٣ | .٧٣٧ | غير معنوية |
| | أعضاء هيئة التدريس | ٣٠ | ٤٨.٣٧ | | |
| | المحللين الماليين | ٢٦ | ٤٣.٨٨ | | |
| | الإجمالي | ٩٢ | | | |
| ميل الشركات للإفصاح الشامل بدلا من الإيجاز فى الإفصاح وذلك لتجنب الإنتقادات والدعاوى القضائية . | معدي التقارير المالية | ٣٦ | ٤٦.٩٧ | .٩٣٩ | غير معنوية |
| | أعضاء هيئة التدريس | ٣٠ | ٤٥.٣٢ | | |
| | المحللين الماليين | ٢٦ | ٤٧.٢١ | | |
| | الإجمالي | ٩٢ | | | |

يتضح من نتائج جدول رقم (٨) أنه لا يوجد اختلاف معنوى بين أراء عينة الدراسة حول **تعدد مشكلات الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية** عند

مستوى معنوية ٥%، حيث إن قيم P–Value اكبر من مستوى المعنوية ٥%، مما يدل على وجود اتفاق بين متوسط أراء فئات الدراسة حول تلك العناصر حسب الوظيفة.

ومن خلال استعراض نتائج التحليل السابق تبين للباحثة عدم وجود تباين فى آراء أفراد العينة, حيث أن قيم (P– Value)أكبر من مستوى المعنوية ٥%, مما يدل على عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين متوسط آراء عينة البحث حول مشكلات الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية , وفى ضوء نتائج التحليلات السابقة يتضح صحة الفرض الثانى**"لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول تعدد مشكلات الإفصاح عن معلومات المخاطر غير المالية فى التقارير المالية ".**

**٣- نتائج إختبارات الفرض الثالث:**

ينص الفرض الثالث على" **لا توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول الطرق التى يمكن من خلالها تحقيق جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية"** ، وقد تم إختبار هذا الفرض من خلال:

- **التحليل الوصفى للطرق التى يمكن من خلالها تحقيق جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية:**

استهدف السؤال الثالث استطلاع آراء فئات عينة الدراسة حول **الطرق التى يمكن من خلالها تحقيق جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية**, ويمكن للباحثة توضيح الأهمية النسبية وفقاً لآراء فئات عينة البحث, من خلال إجراء الإحصاء الوصفى لعبارات الفرض الثالث, ويوضح الجدول التالى الوسط الحسابى والإنحراف المعيارى لعبارات السؤال الثالث المتمثل فى **الطرق التى يمكن من خلالها تحقيق جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية**, ويمكن توضيح المقاييس الإحصائية للسؤال الثالث من خلال الجدول رقم (٩):

**جدول رقم (٩)**

**الاحصاء الوصفي لآراء فئات عينة الدراسة حول**

**الطرق التى يمكن من خلالها تحقيق جودة الإفصاح عن المخاطر غير المالية**

| العناصر | الوسط الحسابي لفئات الدراسة | | | الوسط الحسابى الاجمالى | الإنحراف المعيارى الاجمالى | T test | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | معدى التقارير المالية | عضو هيئة التدريس | المحللين الماليين | | | القيمة | الدلالة |
| وضع سياسات متسقة ورسميه فى جميع أنحاء الشركة لضمان موثوقية جمع بيانات المخاطر غير المالية والتحقق منها وتحليلها والتقرير عنها. | ٤.٧٥٠٠ | ٤.٨٠٠٠ | ٤.٥٧٦٩ | ٤.٧١٧٤ | .٤٥٢٧٣ | ٩٩.٩٤٣ | .٠٠٠ |
| تركيز تقارير الشركات على أهم المخاطر غير المالية التى تواجهها. | ٣.٩١٦٧ | ٣.٨٦٦٧ | ٤.١٥٣٨ | ٣.٩٦٧٤ | .٥٤٣٧٢ | ٦٩.٩٨٨ | .٠٠٠ |
| تخفيض كمية اللغة العامة التى تستخدم عند وصف هذه المخاطر. | ٤.١٣٨٩ | ٤.١٠٠٠ | ٤.٢٣٠٨ | ٤.١٥٢٢ | .٥٩١٧٩ | ٦٧.٢٩٨ | .٠٠٠ |
| التمييز بين نوعية المخاطر غير المالية المفصح عنها فى تقارير منفصلة للمخاطر. | ٤.٢٧٧٨ | ٤.٢٠٠٠ | ٤.٢٣٠٨ | ٤.٢٣٩١ | .٥٤٢٠٧ | ٧٥.٠١٠ | .٠٠٠ |
| النظر فى المعلومات المتعلقة بكل خطر من المخاطر لتقييم المخاطر المعنية، وتوضيح أسبابها وآثارها، مدى سيطرة الإدارة عليها و كيفية تخفيفها، وكيف أن هذا الخطر يتغير بمرور الوقت. | ٤.٣٣٣٣ | ٤.٢٦٦٧ | ٤.٣٠٧٧ | ٤.٣٠٤٣ | .٤٦٢٦٥ | ٨٩.٢٣٧ | .٠٠٠ |
| تحديد ما إذا كان ينبغى أن تكون الإفصاحات كمية أو نوعية أو تختلف حسب نوع المخاطر. | ٤.٧٥٠٠ | ٤.٨٠٠٠ | ٤.٥٧٦٩ | ٤.٧١٧٤ | .٤٥٢٧٣ | ٩٩.٩٤٣ | .٠٠٠ |
| تحديد ما إذا كان ينبغى أن تشمل الإفصاحات تقييما صريحا من جانب | ٤.١٦٦٧ | ٤.١٠٠٠ | ٤.٢٣٠٨ | ٤.١٦٣٠ | .٥٩٨١١ | ٦٦.٧٦١ | .٠٠٠ |